حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة
مجلة علمية محكمة

جهود المحدثين في ضبط الكتاب
بين النظرية والتطبيق

تأليف

د/ عبد الرحمن رمضان عبد المجيد محمود

مدرس الحديث وعلومه، شعبة أصول الدين،

كلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان،

جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية

ملخص البحث باللغة العربية

جهود المحدثين في ضبط الكتاب بين النظرية والتطبيق

عبد الرحمن رمضان عبد المجيد محمود

قسم الحديث، شعبة أصول الدين، كلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: **abdelrahman_ramadan@azhar.edu.eg**

ملخص البحث:

بدأ الباحث بحثه بتعريف الضبط وأهميته وأنواعه، حيث كانت رواية الحديث تعتمد على حفظ المرويات، ولا تجوز الرواية بالمعنى إلا بشروط دقيقة، ولذلك نشأ نوعان للضبط: الأول: ضبط صدر، حيث كان المحدثون يتناقلون الرواية مشافهة، ولكن لما بدأت الأسانيد تطول، وانتشرت الرواية وكثرت، لجأ المحدثون إلى النوع الثاني: وهو ضبط الكتاب، وبدأوا يضعون القواعد الدقيقة لضبط الكتاب، ثم أصبح الاعتماد على الكتاب -بجانب الحفظ- يكاد يكون هو الأصل في العصور المتأخرة، حتى أصبح معيار الحكم على مرويات الراوي من خلال عنايته بضبط كتابه، ونظرًا لذلك تناول الباحث الحديث عن جهود المحدثين في ضبط الكتاب، من خلال الحديث عن عناية المحدثين بضبط الكتاب، وأهم الشروط التي وضعوها لضبط الكتاب، ثم قام ببيان طرق ضبط الكتاب، ومراتبه، ثم راح يسوق التطبيقات العملية لضبط الكتاب، فذكر التطبيقات العملية التي قام بها الإمام أحمد ابن حنبل، ثم التطبيقات العملية التي قام بها الإمام يحيى بن معين، ثم ذكر خلاصة الأمر، وهو عناية المحدثين بضبط الكتاب؛ للتأكد من صحة النصوص، وصيانة للسنة من التحريف.

الكلمات المفتاحية: الضبط، الكتاب، السنة، ابن حنبل، ابن معين.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

The scholars of Hadith’s efforts to detect the written sayings of the prophet between theory and application

Abdelrahman Ramadan Abdel Majeed Mahmoud
ALHadith Department, Section of Theology, Faculty of Girls - ١٠th of Ramadan branch ،Al-Azhar University, Egypt.
E-mail: abdelrahman_ramadan@azhar.edu.eg

Abstract:

The researcher began his research by defining accuracy (in Hadith narration) ،its importance ،and its types. The narration of hadith used to rely on memorizing the narrations by heart ،and it was not permissible to narrate by meaning except under strict conditions. Therefore ،two types of accuracy arose:

the first ،memorizing hadiths by heart and revising them regularly as the hadith scholars used to transmit the narration verbally. However ، when the chains of transmission expanded ،and the narration spread and increased ،the hadith scholars resorted to the second type which is revising written hadiths to ensure their accuracy. They also began to lay down the precise rules for revising written hadiths. Then ،relying on the written hadiths - alongside memorization them by heart - almost became the basis lately.

The criterion for judging the narrator's narrations is through the attention he pays to the accuracy of his written hadiths. Therefore ،the researcher discussed the efforts of scholars in revising the written hadiths ، and the most important conditions that they set for revising them. He also stated the methods of revising written hadiths ،and their ranks. Then he stated the practical applications of revising written hadiths such as the practical applications that Imam Ahmad ibn Hanbal carried out ،and then the practical applications that Imam Yahya ibn Ma'in carried out. He concludes by describing the care and attention paid by the scholars for revising the written hadiths to ensure the accuracy of the texts ،and to preserve the Sunnah from distortion.

Keywords: detection ،the written sayings of the prophet ،Sunnah ،Ibn Hanbal and Ibn Ma’in.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان على يوم الدين وبعد...

فإن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، ولذلك حظيت بعناية الأمة سلفًا وخلفًا، ومن أعظم مظاهر العناية بالسنة التأكد من ثبوتها، ومن أجل ذلك وضع العلماء شروطًا وضوابط دقيقة لقبول أحاديثها، ومن تلك الشروط: أن يكونَ الراوي ضابطًا لما يرويه، فإن كان ضبطه تامًا فإن الحديث يكون صحيحًا، وإن قل ضبطه فهو حسن، وإن اختل الضبط فهو ضعيف.

وقد كانت رواية الحديث تعتمد على حفظ المرويات حفظًا تامًا، ولا تجوز الرواية بالمعنى إلا بشروط دقيقة، كأن يكون الراوي عالمًا بالألفاظ ومقاصدها، بصيرًا بمقدار التفاوت بينها، عارفًا بالفقه واختلاف الأحكام، مميزًا لما يغير المعنى وما لا يغيره، وأن يكون المعنى ظاهرًا معلومًا، لا غامضًا محتملًا، وذلك كان فيما قبل عصر التدوين، وأما بعد عصر تدوين الحديث وجمعه في الكتب والمصنَّفات، فلا خِلاف بين العلماء في عدم تجويزه[(١)].

ومن هنا نشأ نوعان للضبط: الأول: ضبط صدر، وهو الذي كان موجودًا منذ صدر الإسلام، حيث كان المحدثون يتناقلون الرواية مشافهة، مع العناية التامة بضبط الصدر، ولكن لما بدأت الأسانيد تطول، وانتشرت الرواية وكثرت، لجأ المحدثون إلى النوع الثاني: وهو ضبط الكتاب، وبدأوا يضعون القواعد الدقيقة لضبط الكتاب، ولكن هذا لا يعني أن ضبط الكتاب لم يكن موجودًا، بل كان موجودًا كما سنعرف، ولكن لقلة الكتابة حينئذ لم يكن مشهورًا.

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٢١٣)، توجيه النظر إلى علوم الأثر للجزائري (١/ ٦٢١)، الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٣٤).

ثم أصبح الاعتماد على الكتاب -بجانب الحفظ- يكاد يكون هو الأصل في تلك الأعصار المتأخرة، حتى أصبح معيار الحكم على مرويات الراوي من خلال عنايته بضبط كتابه، فنجد مثلًا أبا زرعة الدمشقي ينقل عن الإمام أحمد بن حنبل قوله: رأيت كتب شعيب، فرأيت كتبًا مضبوطة مقيَّدة، ورفع من ذكره، فقلت: فأين هو من يونس بن يزيد؟ قال: فوقه، قلت، فأين هو من عقيل بن خالد؟ قال: فوقه، قلت: فأين هو من الزَّبيدي؟ قال: مثله، ولما سئل أحمد عن أبي الوليد الطيالسي: هل كان ثبتًا؟ قال: لا، ما كان كتابه منقوطًا ولا مشكولاً، ولكنه في حديث شعبة متقن[(١)].

قلت: وأبو الوليد هو هشام بن عبد الملك الطيالسي، ويلاحظ هنا أن الإمام أحمد لم يجعله في طبقة أهل التثبت؛ لأن كتبه لم تكن منقوطة ولا مشكولة، إلا في حديث شعبة الذي كان قد أتقنه لقدرته على الحفظ، ومع ذلك لم يقدمه الإمام أحمد في حديثه عن شعبة على أبي النضر الذي كان يكتب عن شعبة إملاء، إلا بشرط أن يكون ممن يكتب عند شعبة.

أسباب اختيار الموضوع:

لما كان الضبط من أهم الشروط التي وضعها علماء الحديث لقبول الحديث ورده، وكان ضبط الكتاب من المسائل العلمية التي لم تلق عناية الباحثين، فقد أحببت أن أتطرق لهذه القضية بمزيد من التحليل والبيان؛ من خلال رصد دقيق لذلك في تطبيقات المحدثين، وحتى لا يطول البحث اخترت اثنين من الأئمة ظهر ضبط الكتاب جليًّا في تطبيقاتهم، وهما الإمام أحمد ابن حنبل، والإمام يحيى بن معين، وسبب اختياري لهذين الإمامين:

أولًا: أن الإمامين أحمد وابن معين كليهما من أئمة الجرح والتعديل، ويمثل الإمام أحمد

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ـ برواية عبد الله (٣٦٩/٢) رقم (٢٦٤١) .

المنهج المعتدل في الجرح والتعديل، ويمثل الإمام ابن معين الجانب المتشدد فيه، وكلاهما كان يعدل ويجرح بناءً على ضبط الكتاب وعدم ضبطه، بخلاف غيرهما من المحدثين الذين كانت جل تعديلهم وجرحهم منصب على ضبط الصدر.

ثانيًا: أن هذين الإمامين من أكثر الأئمة عناية بقضية ضبط الكتاب، حيث كانا يشددان جدًّا في التحديث من الكتاب، وسيظهر ذلك واضحًا في ثنايا البحث.

ثالثًا: توافر المنقول عنهما في العناية بضبط الكتاب دون غيرهما من الأئمة.

وقد جاء عنوان البحث كالتالي:

جهود المحدثين في ضبط الكتاب بين النظرية والتطبيق

أهداف البحث:

وقد كان الهدف من البحث يتمثل فيما يلي:

١- بيان مدى الدقة التي تميز بها المحدثون في نقل الأخبار النبوية.

٢- بيان صحة المنهج الذي تبناه المحدثون في نقل السنة النبوية.

٣- بيان تميز الأمة الإسلامية ونجاحها في تقييد حديث النبي ﷺ، والمحافظة عليه بطريقة صحيحة، ومنهجية منضبطة.

٤- بيان خطأ الطاعنين في رواة الحديث، وذلك من خلال بيان أن المحدثين قد وضعوا من القواعد والقوانين ما يكفل حماية نصوص الشرع الشريف من الخطأ والتحريف والتبديل.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث وقفت على عدة دراسات عن ضبط الكتاب، ومن هذه الدراسات:

١- **«ضبط كتابة الحديث وإصلاحها»**، للباحث الدكتور عبد الله عبد الرحيم حسين محمود، وقد تحدث في هذا البحث عن الضوابط التي وضعها المحدثون لضبط النص الحديثي وكتابته كتابة صحيحة: كالاهتمام بنقط الحروف وإعجامها، وعلامات الترقيم، والإصلاح والتضبيب..

الخ.

وأما هذا البحث فهو يدور حول تطبيقات المحدثين وحكمهم على الرواة من خلال التزامهم بقواعد ضبط النص أو عدم الالتزام بها، وذلك نحو: حكم الإمام أحمد على أبي الوليد الطيالسي بأنه كان ثبتًا في شعبة، ولم يكث ثبتًا في غيره؛ لعدم عنايته بالنقط والتشكيل.

٢- «**أصول الضبط في الرواية عند المحدثين دراسة تأصيلية**»، للباحث سعيد محمد علي، وقد طبع البحث بمجلة الشارقة، ويدور حول بيان معنى الضبط وأهميته ومعيار الضبط ومراتبه، وألقاب المحدثين المتعلقة بالضبط، وأسباب اختلال الضبط.

وهذا البحث يختلف في أنه يتناول نوعًا واحدًا من الضبط وهو ضبط الكتاب، بخلاف البحث آنف الذكر الذي يتناول الحديث عن الضبط بنوعيه، بالإضافة إلى تناول الجانب التطبيقي، وهو ما لم يتناوله البحث سالف الذكر.

٣- «**الضبط وأثره في المنهج النقدي عند الأئمة**»، للباحث د. ليث هاشم حمزة، وهو بحث يتناول تعريف الضبط وأقسامه وشروطه ومراتبه، ثم بيان المنهج النقدي للأئمة في معرفة ضبط الراوي، من خلال ذكر الضوابط التي وضعها الأئمة للتأكد من ضبط الراوي.

وهذا البحث يختلف عن البحث آنف الذكر في عنايته بقضية ضبط الكتاب على وجه الخصوص، مع ذكر تطبيقات المحدثين لشروط ضبط الكتاب على الرواة من الكتب.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج التطبيقي، من خلال بيان تطبيقات المحدثين لضبط الكتاب في مصنفاتهم في علم الحديث والرجال، وقد تخيرت اثنين من كبار الأئمة: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقمت بتطبيق القواعد على بعض أقوالهما المتعلقة بضبط الكتاب عند كلامهما على الرواة والأحاديث.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهرسين.

أما المقدمة: فقد بينت فيها أسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث، وبيان الدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة العمل فيه.

التمهيد: وقد تناولت فيه تعريف الضبط، وأهميته، وأنواعه.

المبحث الأول: بيان جهود المحدثين في ضبط الكتاب، ويشتمل هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: بيان عناية المحدثين بضبط الكتاب.

المطلب الثاني: بيان طرق ضبط الكتاب، ومراتبه.

المبحث الثاني: التطبيقات العملية لضبط الكتاب، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: التطبيقات العملية لضبط الكتاب عند الإمام أحمد.

المطلب الثاني: التطبيقات العملية لضبط الكتاب عند الإمام يحي بن معين.

خاتمة: ذكرت فيها نتائج الموضوع وأهم التوصيات.

الفهرسان: فهرس للمراجع والمصادر، وفهرس للموضوعات.

التمهيد

تعريف الضبط ونشأته وأهميته وأنواعه

أولاً: تعريف الضبط.

الضبط في اللغة:

قال الزمخشري: «ضبط الشيء: لزمه لزوماً شديداً، وهو أضبط من الأعمى، وأضبط من نملة، وأخذه فتأبطه، ثم تضبطه، ومن المجاز: هو ضابط للأمور، وفلان لا يضبط عمله: لا يقوم بما فوض إليه، ولا يضبط قراءته: لا يحسنها»(١).

وقال الزبيدي: «ضَبَطَهُ يَضْبُطه ضَبْطاً وضَبَاطَةً، بالفَتْحِ: حَفِظَهُ بالحَزْمِ، فهو ضَابِطٌ، أَي حازِمٌ. وقالَ اللَّيْثُ: ضَبْطُ الشَّيْءِ: لُزُومُه لا يُفارِقُه، يُقَالُ ذلِكَ في كلِّ شيءٍ. وضَبْطُ الشَّيْءِ: حِفْظُه بالحَزْم. وقالَ ابنُ دُرَيْدٍ: ضَبَطَ الرَّجُلُ الشَّيءَ يَضْبُطُه ضَبْطاً، إِذا أَخَذَه أَخْذاً شَديداً»(٢).

إذًا كلمة الضبط في اللغة تأتي بمعنى اللزوم وعدم المفارقة، وتأتي بمعنى الحفظ، وبمعنى الأخذ، وبمعنى الحزم.

الضبط في الاصطلاح:

قد وردت تعريفات مختلفة للمحدثين حول تعريف الضبط، ومن تلك التعريفات:

١- يقول الزركشي(٣): «الضبط عبارة عن موافقة الثقات فيما يروونه»(١).

---

(١) أساس البلاغة (٥٧٣/١) مادة ضبط.

(٢) تاج العروس (٤٤٠/١٩) مادة ضبط.

(٣) (هو بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، من أئمة الحديث والأصول، له مصنفات كثيرة منها: «البرهان في علوم القرآن»، و«البحر المحيط» في الأصول، و«النكت على مقدمة ابن الصلاح» وغيرها، توفي سنة (٧٧٢هـ) [الدرر الكامنة (٣٩٧/٣)]

٢- قال الصنعاني[٢]: «الضابط عندهم من يكون حافظًا متيقظا غير مغفل ولا ساه ولا شاك في حالتي التحمل والأداء»[٣].

٣- قال الشيخ طاهر الجزائري[٤]: «الضابط من الرواة هو الذي يقل خطؤه في الرواية»[٥].

٤- قال الشيخ السماحي (١٤٠٥ هـ): «الضبط هو أن يكون الراوي متيقظًا غير مغفل حافظًا إن حدث من حفظه، ضابطًا لكتابه من التبديل والتغيير إن حدث منه، ويشترط فيه مع ذلك أن يكون عالمًا بما يحيل المعنى إن روى به»[٦].

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول بأن الضبط هو حفظ الراوي ومعرفته لما يرويه من غير زيادة ولا نقصان من وقت تحمله إلى وقت أدائه.

وحفظ الرواي يعني المحافظة على ما يرويه وعدم نسيانه إن كان يروي من حفظه، أو العناية بكتابه إن كان يروي من الكتاب.

=

(١) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح (١٠٢/١) .

(٢) (الصنعاني محمد بن إسماعيل الحسني الأمير: من فقهاء الزيدية في اليمن، له نحو مئة مؤلف، نشأ وتوفي بصنعاء. من مصنفاته: «توضيح الافكار شرح تنقيح الأنظار»، «سبل السلام شرح بلوغ المرام»، توفي سنة (١١٨٢ هـ) [البدر الطالع للشوكاني (١٢٧/٢)]

(٣) انظر: توضيح الأفكار (١٦/١) .

(٤) (طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري، من أكابر العلماء باللغة والأدب في عصره، ساعد في إنشاء المكتبة الظاهرية وترأسها، كان يحسن أكثر اللغات الشرقية، من مصنفاته: «توجيه النظر إلى أصول الأثر»، تفسير القرآن»، توفي سنة (١٣٣٨ هـ) [الأعلام للزركلي (٢٢١/٣)] .

(٥) انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ١٠٥) .

(٦) انظر: المنهج الحديث (ص/٦٩) .

أهمية الضبط:

وردت في القرآن والسنة نصوص تحث على تحري الدقة في النقل، فيقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، والمعنى: لا تقل رأيت ولم تر، وسمعتُ ولم تسمعْ، وعلمت ولم تعلم(١)، وهذا يدل على أن الراوي يجب أن يتحقق من الخبر ويضبطه كما سمعه أو رآه أو بأي وسيلة تحمله بها، ثم بعد ذلك يؤديه كما سمعه أو رآه دون زيادة أو نقصان.

وعن زيد بن ثابت، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ**»(٢)، وهذا حث

---

(١) انظر: تفسير السمعاني (٣/٢٤١).

(٢) رواه أبو داود في «سننه» في كتاب العلم/باب فضل نشر العلم (٣/٣٦٠) رقم (٣٦٦٢)، قال: حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة حدثني عمر بن سليمان عن عبد الرحمن بن أبان عن أبيه عن زيد بن ثابت، والترمذي في سننه في كتاب العلم/باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (٥/٣٣) رقم (٢٦٥٦)، قال: حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود الطيالسي أخبرنا شعبة أخبرنا عمر بن سليمان به فذكره، وابن ماجه في سننه في المقدمة/باب من بلغ علمًا (١/٨٤) رقم (٢٣٠)، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير وعلي بن محمد قالا حدثنا محمد بن فضيل حدثنا ليث بن أبي سليم عن يحيى بن عباد أبي هبيرة الأنصاري عن أبيه عن زيد بن ثابت، وقال الترمذي: حديث حسن.

دراسة إسناد الترمذي:

١- محمود بن غيلان العدوي.

روى عن: أبى داود وأبي الوليد الطيالسيين، وأبى معاوية الضرير.

وعنه: البخاري، ومسلم، والترمذي.

=

=

وثقه مسلمة بن القاسم، وأبو حاتم، والنسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي في الكاشف: حافظ، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. [الثقات (٢٠٢/٩)، الجرح والتعديل (٢٩١/٨)، تهذيب التهذيب (٥٨/١٠)، الكاشف (٢٤٦/٢)، تقريب (١٦٤/٢)]

٢- أبو داود سليمان بن داود الطيالسي الحافظ.

روى عن: الثوري، وزائدة، وشعبة، وعباد بن منصور.

وعنه: ابن أبي شيبة، وأحمد، وابن المديني.

وثقه أحمد، والعجلي، والنسائي، وعمرو بن علي، والخطيب، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في الكاشف: الحافظ، قال: أسرد ثلاثين ألفا ولا فخر، ومع ثقته فقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: أخطأ في ألف حديث. كذا قال، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ غلط في أحاديث [تهذيب التهذيب (١٦٠/٤)، تقريب (٣٨٤/١)، معرفة الثقات (٤٢٧/١)، الكاشف (٤٥٨/١)، الثقات (٢٧٥/٨)] .

٣- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي:

روى عن: قتادة، ومالك بن أنس، وعمر بن سليمان العمري.

وعنه: غندر، وأبو داود الطيالسي، ووكيع.

وثقه ابن سعد، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من سادات أهل زمانه حفظًا واتقانًا وورعًا وفضلًا، وقال الثوري: شعبة أمير المؤمنين في الحديث، وقال الذهبي في الكاشف: ثبت حجة ويخطئ في الاسماء قليلًا، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ متقن. [معرفة الثقات (٤٥٦/١)، الثقات (٤٤٦/٦)، الطبقات (٢٨٠/٩)، الجرح والتعديل (١٢٦/١)، تهذيب التهذيب (٢٦٧/٤)، الكاشف (٤٨٥/١)، تقريب (٤١٨/١)] .

٤- عمر بن سليمان بن عاصم بن عمر بن الخطاب **القرشي العدوى**

روى عن: عبد الرحمن بن أبان بن عثمان بن عفان القرشي الأموي المدني.

وعنه: شعبة، وابن علية، وجهضم اليمامي.

=

=

وثقه ابن معين، والنسائي، وقال أبو حاتم: صالح، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي في الكاشف: وثقه ابن معين، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. [الجرح والتعديل (١١٢/٦)، الثقات (١٧٣/٧)، تهذيب التهذيب (٤٠٢/٧)، الكاشف (٦٢/٢)، تقريب (٧١٩/١)]

٥- عبد الرحمن بن أبان بن عثمان بن عفان القرشي الأموي المدني.

روى عن: أبيه.

وعنه: عمر بن سليمان، ومحمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وموسى بن محمد بن إبراهيم التيمي.

وثقه النسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الواقدي: كان قليل الحديث. وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة مقل عابد. [الثقات (٦٦/٧)، تهذيب التهذيب (١١٩/٦)، الكاشف (٦١٩/١)، تقريب (٥٥٩/١)]

٦- أبان بن عثمان بن عفان القرشي الأموي المدني.

روى عن: أبيه، وزيد بن ثابت، وأسامة بن زيد.

وعنه: ابنه عبد الرحمن، وعمر بن عبد العزيز، وعمرو بن دينار.

قال القطان: كان من فقهاء المدينة العشرة، ووثقه العجلي، وابن سعد، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي في الكاشف: فقيه مجتهد، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. [الثقات (٣٧/٤)، الجرح والتعديل (٢٩٥/٢)، الطبقات الكبرى (١٥١/٥)، تهذيب التهذيب (٨٤/١)، الكاشف (٢٠٦/١)، تقريب (٥١/١)]

٧- زيد بن ثابت بن الضحاك: الصحابي الجليل كاتب الوحي، قال مسروق: كان من الراسخين في العلم، مات سنة خمس، وقيل: ثمان وأربعين، وقيل بعد الخمسين [الإصابة (٥٩٢/٢)، تقريب (١٦٢)] .

الحكم على الإسناد:

إسناد حسن؛ لأن فيه عبد الرحمن بن أبان صدوق، وقال الترمذي: حديث حسن، قلت: وله شواهد منها حديث ابن مسعود: رواه الترمذي في سننه في كتاب العلم/باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (٣٤/٥) رقم (٢٦٥٧)، وقال: حسن صحيح، ومن حديث جبير بن مطعم: رواه ابن ماجه في سننه في المقدمة/باب من بلغ علمًا (٨١/١) رقم (٢٣١)، وإسناده صحيح، ومن حديث أنس: رواه ابن ماجه في باب من بلغ علمًا

=

للراوي على أن يؤدي الخبر كما سمعه، وهذا لا يتحقق إلا بكونه واعيًا ضابطًا لما يسمع حتى يؤدي ما تحمله بدقة وأمانة.

وقد توقف سيدنا عمر ﷺ في قبول حديث فاطمة بنت قيس لشكه في ضبطها، فقال: «**لاَ نَتْرُكُ كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا نَدْرِيْ لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيَتْ، لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ**»(١).

وقال أبو الزناد: «أدركتُ بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله»(٢)، وقال الإمام مالك: «إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين عند هذه الأساطين، وأشار إلى مسجد الرسول ﷺ، يقولون: قال رسول الله ﷺ، فما أخذت عنهم شيئًا، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان به أمينًا؛ لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، ويقدم علينا محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب وهو شاب، فنزدحم على بابه»، وعندما قيل له: ولم يا أبا عبدالله؟ فقال: «لم يكونوا يعرفون ما يُحدثون»(٣).

وهذه الآيات والأحاديث والآثار تبين أهمية الضبط، وأن الحديث لا يقبل إلا ممن كان حافظًا ضابطًا لألفاظه، قال ابن الصلاح: «لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو

=

(٢٣)، وفي سنده ليث بن أبي سليم ضعيف [مصباح الزجاجة (٣٢/١)]، ويرتقي الحديث بشواهده إلى الصحيح لغيره.

(١) رواه مسلم في صحيحه في كتاب الطلاق/باب المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها (٨٠/١٠) رقم (١٤٨٠)، وأبو داود في سننه في كتاب الطلاق/ باب من أنكر على فاطمة بنت قيس ذلك (٣٧٦/٤) رقم (٢٢٨٨)، والترمذي في سننه في كتاب اللعان/باب ما جاء في المطلقة ثلاثًا لا سكنى لها ولا نفقة (٤٨/٤) رقم (١١٨)، والنسائي في سننه في كتاب الطلاق/باب الرخصة في خروج المبتوتة من بيتها في عدتها لسكناها (٢٠٩/٦) من حديث عمر ﷺ.

(٢) انظر: الكامل لابن عدي (٩١/١) . وأبو الزناد هو عبد الله بن ذكوان القرشي ثقة فقيه [تقريب (٤٩٠/١)] .

(٣) انظر: تاريخ دمشق (٣٥١/٥٥) .

إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن لا يحدث بأصل مقابل صحيح، ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث، ولا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه، ولا تقبل رواية من عرف بالسهو في رواياته إذ لم يحدث من أصل صحيح، وكل هذا يخرم الثقة بالراوي وضبطه»[(١)]، وقال الإمام الشافعي: «ومن كثر غلطه من المحدثين، ولم يكن له أصل كتاب صحيح: لم نقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته»[(٢)].

ويمكن أن نجمل أهمية الضبط في النقاط التالية:

١- الضبط شرط من شروط الحديث المقبول بنوعيه الصحيح والحسن.

٢- الضبط من مقتضيات تبليغ الرواية، فقد حث عليه النبي ودعا لصاحبه بالنضارة، حين قال: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ**»[(٣)].

٣- الضبط أحد أهم أسباب المحافظة على لفظ الحديث ومعناه.

٤- الضبط أحد وجوه الترجيح بين الروايات عند الاختلاف.

أنواع الضبط:

قال الإمام الشافعي: ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورًا..، منها: أن يكون حافظًا إن حدث به من حفظه، حافظًا لكتابه إن حدَّث مِنْ كتابه، إذا شَرِكَ أهلَ الحفظ في حديث وافَق حديثهم[(٤)].

من خلال هذا الكلام للإمام الشافعي رضي الله عنه، ومن خلال التعريفات السابقة للضبط

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٧).

(٢) انظر: الرسالة للشافعي (١/٣٥٤).

(٣) سبق تخريجه والكلام عليه.

(٤) انظر: الرسالة للإمام الشافعي (ص ٣٦٩).

يتضح لنا أن الضبط عند المحدثين قسمان:

النوع الأول: ضبط الصدر:

وهو أن يثبت الراوي في صدره ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء[١].

وقد كان ضبط الصدر هو الذي عليه مدار الرواية في عصر الصحابة والتابعين، وهو الأصل في الرواية، وقد اشترطوا في ضبط الصدر التمكن من الاستحضار في أي وقت؛ لأنه دليل تمام الضبط، وأما إذا لم يكن قادرًا على الاستحضار فهذا دليل على قلة ضبطه فينزل حديثه عن رتبة الصحيح إلى رتبة الحسن.

والنوع الثاني: ضبط الكتاب:

وهو صيانة الراوي لكتابه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه[٢].

قلت: وقد صار ضبط الكتاب هو المعتمد عند المتأخرين، حتى إن الأصوليين من الحنفية كانوا يعدون الحفظ هو العزيمة والكتاب رخصة، لكن تبدل الحال بعد ذلك وأصبح الكتاب عزيمة؛ لاعتماد العلماء من المحدثين والأصوليين وغيرهم عليه في الرواية؛ لكونه أضبط من الحفظ، وأبعد عن الغلط[٣].

وقال الحافظ ابن حجر: من اعتمد في روايته على ما في كتابه لا يعاب، بل هو وصف أكثر رواة الصحيح من بعد الصحابة وكبار التابعين؛ لأن الرواة الذين للصحيح على قسمين:

أ- قسم كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم، فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه ويكرر عليه

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص ١١) .

(٢) انظر: المرجع السابق (ص ١١) .

(٣) انظر: أصول البزدوي (ص ١١) .

فلا يزال مبينا له، وسهل ذلك عليهم قرب الإسناد وقلة ما عند الواحد منهم من المتون، حتى كان من يحفظ منهم ألف حديث يشار إليه بالأصابع، ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم لما جبل عليه الإنسان من السهو النسيان.

ب- وقسم كانوا يكتبون ما يسمعونه ويحافظون عليه، ولا يخرجونه من أيديهم، ويحدثون منه، وكان الوهم والغلط في حديثهم أقل من أهل القسم الأول، إلا من تساهل منهم: كمن حدث من غير كتابه، أو أخرج كتابه من يده إلى غيره فزاد فيه ونقص وخفي عليه، فتكلم الأئمة فيمن وقع له ذلك منهم، وإذا تقرر هذا، فمن كان عدلًا لكنه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب، واعتمد على ما في كتابه فحدث منه، فقد فعل اللازم له، وحديثه على هذه الصورة صحيح بلا خلاف[(١)].

وبهذا يتضح لنا أن ضبط الكتاب بعد عصر التابعين أصبح هو المعتمد، لا سيما بعدما طالت الأسانيد، ودونت الكتب، ولذلك أصبح الاحتياط عندهم هو التحديث من الكتاب، فقدموه على ضبط الصدر، يقول الخطيب البغدادي: الاحتياط للمحدث والأولى به أن يروي من كتابه؛ ليسلم من الوهم والغلط، ويكون جديرًا بالبعد من الزلل، ثم أخرج بسنده عن أبي زرعة قال: سمعت أبا نعيم وذكر عنده حماد بن زيد وابن علية، وأن حمادًا حفظ عن أيوب، وابن علية كتب، فقال: ضمنت لك أن كل من لا يرجع الى كتاب لا يؤمن عليه الزلل[(٢)].

بل إن من يحدث من كتابه يرجح حديثه عند المقارنة على حديث من حدث من حفظه، قال أحمد بن حنبل: «ما كان أحد أقل سقطًا من المبارك، كان رجلا يحدث من كتاب، ومن حدث من كتاب لا يكاد يكون له سقط كبير شيء، وكان وكيع يحدث من حفظه ولم يكن ينظر في

---

(١) انظر: النكت على ابن الصلاح (٢٦٩/١، ٢٧٠).

(٢) انظر: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (١٠/٢).

كتاب، وكان يكون له سقط»[١]. وقال أيضًا: إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن -أي ابن مهدي- فعبد الرحمن أثبت؛ لأنه اقرب عهدًا بالكتاب[٢]، وقال أيضًا: حدثنا قوم من حفظهم وقوم من كتبهم، فكان الذين من حدثونا من كتبهم أتقن[٣].

وقيل لابن معين: أيهما أحب إليك ثبت حفظ أو ثبت كتاب؟ قال: ثبت كتاب[٤]، بل ووصل الأمر بابن معين إلى حد رفضه تحمل الرواية من غير كتاب، فأخرج الخطيب عنه قال: قال لي عبد الرزاق: اكتب عني ولو حديثًا واحدًا من غير كتاب، فقلت: لا ولا حرف[٥].

وكان الإمام أحمد لا يحدث إلا من كتاب، فأخرج الخطيب عن ابن المديني قال: ليس في أصحابنا أحفظ من أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب ولنا فيه أسوة[٦]، وقال ابراهيم بن جابر المروزي[٧]: «كنا نجالس أحمد بن حنبل، فيذكر الحديث ونحفظه ونتقنه، فإذا أردنا ان نكتبه قال: الكتاب أحفظ، قال: فنكتب صفحة ويجيء بالكتاب»[٨].

---

(١) انظر: المعرفة والتاريخ للفسوي (١٩٧/٢) .

(٢) انظر: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (١١/٢) .

(٣) انظر: تقييد العلم للخطيب (ص ١١٥)، شرح علل الترمذي لابن رجب (ص ٥٧) .

(٤) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٣٨/٢) .

(٥) (انظر: المرجع السابق (١٢/٢) .

(٦) (انظر: المرجع السابق (١٢/٢) .

(٧) (إبراهيم بن جابر بن عبد الرحمن المروزي يعرف بالبح سكن بغداد وحدث بها وكان ثقة. [تاريخ بغداد (٥٢/٦)]

(٨) (انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٢/٢) .

وقال محمد بن إبراهيم الحافظ[١]: «قدم علينا أبو بكر بن أبي شيبة فانقلبت به بغداد، ونصب له المنبر في مسجد الرصافة فجلس عليه، فقال من حفظه: نا شريك، ثم قال: هي بغداد، وأخاف أن تزل قدم بعد ثبوتها، يا أبا شيبة هات الكتاب»[٢].

وقال مروان بن محمد[٣]: ثلاثة ليس لصاحب حديث عنها غنى: الحفظ، والصدق، وصحة الكتب؛ فإن أخطأ واحدة وكانت فيه ثنتين لم يضره، إن أخطأ الضبط والحفظ ورجع إلى الكتب لم يضره، وقال أيضًا: طال الإسناد وسيرجع إلى الكتب[٤]، وقال الذهبي: الورَعُ أن المحدث لا يحدث إلا من كتاب، كما كان يفعل ويوصي به إمام المحدثين أحمد بن حنبل[٥].

---

(١) (محمد بن إبراهيم الأنماطي الملقب بمُرَبَّع صاحب يحيى ابن معين مات سنة (٢٥٦ هـ)، وهو من الحفاظ الكبار [تهذيب التهذيب (١٧/٩)].

(٢) (انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٢/٢).

(٣) (مروان بن محمد بن حسان الأسدي الدمشقي الطَاطَري ثقة مات سنة (٢١٠ هـ). [تقريب (١٧٢/٢)]

(٤) (انظر: الكفاية في علم الرواية (٢٣٠/١).

(٥) (انظر: سير أعلام النبلاء (٣٨٣/٩).

المبحث الأول: بيان جهود المحدثين في ضبط الكتاب

ويشتمل هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: بيان عناية المحدثين بضبط الكتاب.

ضبط الكتاب نشأ مع وجود السنة النبوية نفسها، وذلك حين أذن النبي ﷺ للصحابة في الكتابة، فقد أذن ﷺ لعبد الله بن عمرو، فقد أخرج البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول: « **مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ**»[(١)]، وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو قال: «**كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ -ﷺ- أُرِيدُ حِفْظَهُ فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ وَقَالُوا أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ وَرَسُولُ اللهِ -ﷺ- بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ -ﷺ- فَأَوْمَأَ بِأُصْبُعِهِ إِلَى فِيهِ، فَقَالَ: "اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلاَّ حَقٌّ**»[(٢)]، وهذا يدل على أن

---

(١) رواه البخاري في صحيحه في كتاب العلم/باب كتابة العلم (٣٤/١) رقم (١١٣) .

(٢) رواه أبو داود في سننه في كتاب العلم/باب في كتابة العلم (٣٥٦/٣) رقم (٣٦٤٨)، قال: حدثنا مسدد وأبو بكر بن أبي شيبة قالا حدثنا يحيى عن عبيد الله بن الأخنس عن الوليد بن عبد الله بن أبى مغيث عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو، وأحمد في المسند (٦٥١٠)، قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن الأخنس أخبرنا الوليد بن عبد الله به، والحاكم (١٧٨/١) رقم (٣٥٩)، قال: أخبرنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك ببغداد ثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي ثنا يحيى بن سعد، وحدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه ثنا أبو المثنى ثنا مسدد ثنا يحيى عن عبيد الله بن الأخنس به.

دراسة إسناد أحمد:

١- يحيى بن سعيد بن فروخ القطان.

روى عن: الأعمش، وابن عيينة، وعبيد الله بن الأخنس.

وعنه: أحمد، وابن راهويه، وابن عيينة.

=

=

وثقه ابن سعد، والنسائي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والعجلي، وزاد: كان لا يحدث إلا عن ثقة، وقال أبو بكر بن منجويه: كان من سادات أهل زمانه حفظًا وورعًا، وهو الذى مهد لأهل العراق رسم الحديث، وأمعن في البحث عن الثقات، وترك الضعفاء، وقال الذهبي في الكاشف: الحافظ الكبير، كان رأسًا في العلم والعمل، قال أحمد: ما رأيت مثله، وقال بندار: أنبأنا إمام أهل زمانه يحيى القطان، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة متقن حافظ إمام قدوة. [الطبقات (٢٩٣/٧)، الجرح والتعديل (١٥٠/٩)، الثقات (٦١١/٧)، معرفة الثقات (٣٥٣/٢)، تهذيب التهذيب (١٩٠/١١)، الكاشف (٣٦٦/٢)، تقريب (٣٠٣/٢)] .

٢- عبيد الله بن الأخنس النخعي.

روى عن: نافع مولى ابن عمر، والوليد بن عبد الله بن أبى مغيث، ويحيى بن أبى كثير.

وعنه: يحيى القطان، وابن أبي عروبة، وروح بن عبادة.

وثقه ابن معين، وأبو داود، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، قال ابن حبان: كان يخطئ. [الجرح والتعديل (٣٠٧/٥)، الثقات (١٤٧/٧)، معرفة الثقات ()، تهذيب التهذيب (٣/٧)، الكاشف (٦٧٨/١)، تقريب (٦٢٩/١)] .

٣- الوليد بن عبد الله بن أبى مغيث.

روى عن: محمد بن علي بن أبي طالب، ويوسف بن ماهك المكي.

وعنه: عبيد الله بن الأخنس، ومحمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثى، ومعقل بن عبيد الله الجزري.

وثقه ابن معين، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي في الكاشف: ثقة، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. [الطبقات (٤٨٢/٥)، الجرح والتعديل (٩/٩)، الثقات (٥٤٨/٧)، تهذيب التهذيب (١٢٢/١١)، الكاشف (٣٥٢/٢)، تقريب (٢٨٦/٢)] .

٤- يوسف بن ماهك بن بهزاد.

روى عن: ابن عمرو، وابن عمر، وابن عباس.

وعنه: محمد بن يزيد البصري، ومسلمة بن عبد الرحمن، والوليد بن عبد الله بن أبي مغيث.

=

كتابة الحديث كانت موجودة في عهد النبي ﷺ.

وأخرج أبو زرعة الدمشقي من طريق أبي قبيل عن عبد الله بن عمرو قال: «كنا عند رسول الله ﷺ نكتب ما يقول»(١). قال الذهبي: هذا حديث حسن غريب، وهو دال على أن الصحابة

=

وثقه ابن معين، والنسائي، وابن خراش، وذكره ابن حبان في «الثقات»، قال الذهبي في الكاشف: ثقة، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. [الجرح والتعديل (٢٢٩/٩)، الثقات (٥٤٩/٥)، تهذيب التهذيب (٣٧٠/١١)، الكاشف (٤٠٠/٢)، تقريب (٣٤٥/٢)] .

٥- **عبد الله بن عمرو:** صحابي أسلم قبيل أبيه، وكان من العلماء العباد، مات سنة (٦٥هـ) [الإصابة (١٨٨/٤)، سير أعلام النبلاء (٧٥/٥)]

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح، وعبيد الله بن الأخنس ثقة من رجال الصحيحين، وليس صدوقًا كما ذكر الحافظ ابن حجر في التقريب؛ فقد وثقه ابن معين وأبو داود والنسائي، ولم يخطئه سوى ابن حبان، فلا ينزل حديثه عن درجة الصحة لقول ابن حبان، قلت: والحديث صححه الحاكم، وقال الذهبي: إن كان الوليد هو ابن أبي الوليد الشامي فهو على شرط مسلم، قلت: ليس هو ابن أبي الوليد الشامي، وليس من رجال مسلم، ولكنه ثقة فيكون الحديث صحيحًا، ومع ذلك لم يتفرد به ابن الأخنس، فله متابعة قاصرة من طريق محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أخرجها أحمد في المسند (٦٩٣٠)، وابن خزيمة (٢٢٨٠)، وله متابعة أخرى من طريق شريك عن ليث عن مجاهد، أخرجها الدارمي (٥٠٢)، وقال الحافظ في «الفتح» (٢٥٠/١): ولهذا طرق أخرى عن عبد الله بن عمرو يقوي بعضها بعضًا.

(١) رواه أبو زرعة الدمشقي في تاريخ دمشق (ص ٥٥٥) رقم (١٥١٤)، قال: حدثني سعيد بن عفير نا يحيى بن أيوب عن أبي قبيل، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٧/٣١) .

دراسة إسناد أبي زرعة:

١- سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم بن يزيد بن الأسود الأنصارى

روى عن: نافع بن يزيد المصري، ويحيى بن أيوب الغافقي، ومالك بن أنس.

=

=

وعنه: البخاري، ومحمد بن يحيى الذهلي.

وثقه ابن معين، وقال النسائي: صالح، وابن أبى مريم أحب إلى منه، وقال أبو حاتم: لم يكن بالثبت، كان يقرأ من كتب الناس، وهو صدوق، وذكر ابن عدي أن السعدى قال: فيه غير لون من البدع، وكان مخلطًا غير ثقة، قال ابن عدي: وهذا الذى قال السعدى لا معنى له، ولم أسمع أحدا ولا بلغني عن أحد من الناس كلام فيه، وهو عند الناس صدوق ثقة، وقد حدث عنه الأئمة من الناس، ولم ينسب ابن عفير إلى بدع، والذى ذكر أنه غير ثقة، فلم ينسب ذلك أحد إلى الكذب، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي في الكاشف: الحافظ، قال أبو حاتم: صدوق ليس بالثبت، كان يقرأ من كتب الناس، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق عالم بالأنساب وغيرها، وقد رد ابن عدي على السعدي في تضعيفه. [الجرح والتعديل (٥٦/٤)، الثقات (٢٦٦/٨)، الكامل (٤١١/٣)، تهذيب التهذيب (٦٦/٤)، الكاشف (٤٤٣/١)، تقريب (٣٦٢/١)]

٢- يحيى بن أيوب الغافقي.

روى عن: أبي قبيل، ومالك، وموسى بن عقبة.

وعنه: جرير بن حازم، وسعيد بن كثير بن عفير، وأبو صالح عبد الله بن صالح المصري.

وثقه ابن معين، وقال مرة: صالح، وقال أبو داود: هو صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أحمد: سيء الحفظ، وهو دون حيوة وسعيد بن أبى أيوب في الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي في الكاشف: أحد العلماء، صالح الحديث، قال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق ربما أخطأ. [الجرح والتعديل (١٢٧/٩)، الثقات (٦٠٠/٧)، معرفة الثقات (٣٤٧/٢)، الكامل (٢١٤/٧)، تهذيب التهذيب (١٦٤/١١)، الكاشف (٣٦٢/٢)، تقريب (٢٩٧/٢)]

٣- أبو قبيل حيي بن هانئ بن ناضر بن يمنع المصرى.

روى عن: ابن عمرو، عبادة بن الصامت، وعقبة بن عامر.

وعنه: الليث بن سعد، ومالك بن الخير الزبادى، ويحيى بن أيوب.

=

كتبوا عن النبي ﷺ بعض أقواله، وهذا علي رضي الله عنه كتب عن النبي ﷺ أحاديث في صحيفة صغيرة، قرنها بسيفه[١]، وقال ﷺ: «**اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ**»[٢]، وكتبوا عنه كتاب الديات، وفرائض الصدقة، وغير ذلك[٣].

وقد عُني التابعون أيضًا بالكتابة، فقد ذكر الذهبي أن لجابر بن عبد الله منسكًا صغيرا في الحج، وقد أخرجه من طريقه مسلم في صحيحه[٤]، وأخرج الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب قال: «**كُنَّا نَأْتِي جَابِرَ بنَ عبدِ اللهِ الأنْصَارِي، فنَسْأَلُهُ عنْ سُنَنِ رسُولِ**

=

وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والفسوي، والعجلي، وأحمد بن صالح، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان يخطئ، وذكره الساجي في «الضعفاء»، وحكى عن ابن معين أنه ضعفه، وقال الذهبي في الكاشف: وثقه جماعة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يهم. [الجرح والتعديل (٢٧٥/٣)، الثقات (١٧٨/٤)، معرفة الثقات (٣٢٩/١)، تهذيب التهذيب (٦٤/٣)، الكاشف (٣٦٠/١)، تقريب (٢٥٣/١)]

٤- عبد الله بن عمرو: سبقت ترجمته وهو صحابي.

الحكم على الإسناد:

إسناد حسن؛ لأن فيه أبا قبيل صدوق يهم، وكذلك يحيى بن أيوب صدوق يخطئ، قال الذهبي: هذا حديث حسن غريب [سير أعلام النبلاء (٨٨/٣)] .

(١) رواه البخاري في صحيحه في كتاب العلم/باب كتابة العلم (٥٣/١) رقم (١١١) .

(٢) رواه البخاري في صحيحه في كتاب اللقطة/باب كيف تعرف لقطة أهل مكة (١٢٥/٣) رقم (٢٤٣٤) .

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (٨٧/٣، ٨٨) .

(٤) رواه مسلم في صحيحه في كتاب الحج/باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم (٨٨٦/٢) رقم (١٢١٨) .

الله ﷺ فنكتبها»[(١)].

---

(١) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣١٩/٤)، قال: حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أبو الربيع الزهراني قال ثنا يعقوب القمي قال ثنا عبد الله بن محمد بن عقيل.

دراسة إسناد الطحاوي:

١- إبراهيم بن أبي داود سليمان البرلسي.

روى عن: الحكم بن نافع، ويحيى بن صالح، وسهل بن تمام بن بزيع.

وعنه: الطحاوي، وعبد الله بن أحمد بن إسحاق الجوهري، وأبو بكر بن زياد.

قال أحمد بن عمير الدمشقي: ذاكرت أبا إسحاق البرلسي وكان من أوعية الحديث، وقال محمد بن موسى: كان أحد الحفاظ المجودين الثقات الأثبات. [تاريخ دمشق (٤١٥/٦)] .

٢- أبو الربيع الزهراني سليمان بن داود

روى عن: مالك، وحماد بن زيد، ويعقوب القمي.

وعنه: جرير بن عبدالحميد، وشريك، وابن المبارك.

وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن قانع، ومسلمة بن قاسم، وقال ابن خراش: تكلم الناس فيه وهو صدوق، وذكره ابن حبان في «الثقات»، قال الذهبي في الكاشف: الحافظ، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، لم يتكلم فيه أحد بحجة. [الجرح والتعديل (١١٣/٤)، الثقات (٢٧٨/٨)، تهذيب التهذيب (١٦٦/٤)، الكاشف (٤٥٩/١)، تقريب (٢٥١/١)]

٣- يعقوب بن عبد الله القمي.

روى عن: عبد الله بن محمد بن عقيل، والأعمش، وليث بن أبي سليم.

وعنه: أبو الربيع الزهراني، وابن مهدي، ومنصور بن سلمة.

وثقه الطبراني، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يهم. [الجرح والتعديل (٢٠٩/٩)، الثقات (٦٤٥/٧)، تهذيب التهذيب (٣٤٢/١١)، الكاشف (٣٩٤/٢)، تقريب (٦٠٨/٢)] .

=

=

٤- عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب.

روى عن: أنس، وجابر، وابن عمر.

وعنه: الثوري، وابن عيينة، ويعقوب القمي.

قال ابن سعد: كان منكر الحديث، لا يحتجون بحديثه، وكان كثير العلم، وقال يعقوب: صدوق وفي حديثه ضعف شديد جدًا، وكان ابن عيينة لا يحمد حفظه، وقال سفيان: كان في حفظه شيء فكرهت أن ألقه، وقال أحمد ابن حنبل: منكر الحديث، وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه، وقال ابن المديني: كان ضعيفًا، وقال العجلي: مدنى تابعي ثقة جائز الحديث، وقال أبو حاتم: لين الحديث، ليس بالقوي، ولا بمن يحتج بحديثه، يكتب حديثه، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه، وقال الترمذى: صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والحميدى يحتجون بحديث ابن عقيل، قال محمد بن إسماعيل: وهو مقارب الحديث، وقال أبو أحمد بن عدي: روى عنه جماعة من المعروفين الثقات، وهو خير من ابن سمعان، ويكتب حديثه، وقال ابن حبان: كان ردىء الحفظ، يحدث على التوهم فيجيء بالخبر على غير سننه، فوجب مجانبة أخباره، وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم وعدة: لين الحديث، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة. [الجرح والتعديل (١٥٣/٥)، الكامل (١٢٩/٤)، المجروحين (٣/٢)، معرفة الثقات (٥٧/٢)، تهذيب التهذيب (١٣/٦)، الكاشف (٥٩٤/١)، تقريب (٥٢٠/١)]

٥- جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري: صحابي مشهور [الإصابة (٤٣٤/١)] .

الحكم على الإسناد:

إسناد حسن؛ وأما عبد الله بن محمد بن عقيل فمختلف في الاحتجاج به، قال النووي في «المجموع» (٢٢٥/٥): اختلف العلماء في الاحتجاج بعبد الله بن محمد بن عقيل، واحتج به الأكثرون، وقال ابن حجر في «التلخيص» (٢٥٥/٢): وابن عقيل سيء الحفظ يصلح حديثه للمتابعات، فأما إذا انفرد فيحسن، وأما إذا

=

والكتابة كانت ضرورة استدعاها الاستعانة بها على الحفظ، كما ذكر ذلك عبد الله بن عمرو فيما أخرجه أحمد في مسنده من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «**قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا نَسْمَعُ مِنْكَ أَشْيَاءَ لَا نَحْفَظُهَا أَفَنَكْتُبُهَا؟ قَالَ: «بَلَى فَاكْتُبُوهَا**»[(١)]، فهذا يوضح لنا سبب

=

خالف فلا يقبل. قلت: وهنا لم يخالف، بل يشهد لمعنى الأثر الكثير من الأحاديث التي تدل على عناية الصحابة بكتابة وإملاء حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) رواه أحمد في مسنده (٧٠١٨)، قال: حدثنا علي بن عاصم أخبرنا دويد الخراساني والزبير بن عدي قاعد معه قال أخبرنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

دراسة إسناد أحمد:

١- علي بن عاصم

روى عن: حميد الطويل، وخالد الحذاء، ودويد الخراساني.

وعنه: أحمد، وابن المديني، وعفان بن مسلم.

قال العجلي: كان ثقة معروفا بالحديث، والناس يظلمونه في أحاديث يسألون أن يدعها فلم يفعل، قال أحمد: خذوا من حديثه ما صح ودعوا ما غلط أو ما أخطأ فيه، قال عبد الله: كان أبي يحتج بهذا، ويقول: كان يغلط ويخطئ، وكان فيه لجاج، ولم يكن متهما بالكذب، وقال صالح بن محمد: على بن عاصم ليس هو عندي ممن يكذب، ولكن يهم، وهو سيء الحفظ، كثير الوهم، يغلط في أحاديث يرفعها ويقلبها، وسائر حديثه صحيح مستقيم، وقال ابن المديني: هو معروف في الحديث وكان يغلط في الحديث، وروى أحاديث منكرة، وقال عمرو بن علي: فيه ضعف، وكان إن شاء الله من أهل الصدق، وقال البخاري: ليس بالقوى عندهم، وقال مرة: يتكلمون فيه، وقال الدار قطني: كان يغلط ويثبت على غلطه، وقال ابن حبان: والذي عندي في أمره ترك ما انفرد به من الأخبار والاحتجاج بما وافق الثقات لأن له رحلة وسماعا وكتابة وقد يخطئ الإنسان فلا يستحق الترك وأما ما بين له من خطئه فلم يرجع فيشبه أن يكون في ذلك متوهما أنه كان كما حدث به.

=

=

قال الذهبي في الكاشف: ضعفوه، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطئ ويصر، ورمي بالتشيع. [المجروحين (١١٣/٢)، معرفة الثقات (١٥٦/٢)، تهذيب التهذيب (٣٤٤/٧)، الكاشف (٤٢/٢)، تقريب (٦٩٧/١)]

٢- دويد الخراساني.

روى عن: عمرو بن شعيب، وعنه: علي بن عاصم، قال ابن حجر: مجهول [الإكمال للحسيني (ص ١٢٩)]

٣- عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

روى عن: أبيه وجل روايته عنه، ومجاهد، والزهري.

وعنه: عطاء، وعمرو بن دينار، ودويد الخراساني.

وثقه ابن معين، والعجلي، والنسائي، وقال ابن المديني: عمرو عندنا ثقة وكتابه صحيح، وقال يعقوب بن شيبة: ما رأيت أحدًا من أصحابنا ممن ينظر في الحديث وينتقى الرجال يقول فيه شيئًا وحديثه عندهم صحيح وهو ثقة ثبت، والأحاديث التى أنكروا من حديثه إنما هى لقوم ضعفاء رووها عنه، وما روى عنه الثقات فصحيح، وروي عن ابن معين: ليس بذاك، وقيل لأبى داود: عمرو عندك حجة؟ قال: لا ولا نصف حجة، وقال أحمد: له أشياء مناكير وإنما نكتب حديثه نعتبر به وأما أن يكون حجة فلا، وقال مرة: ربما احتججنا به وربما وجس في القلب منه شيء، وقال القطان: حديثه عندنا واهى، وقال ابن حبان: إن أراد جده عبد الله فشعيب لم يلقه وإن أراد محمدًا فلا صحبه فيكون منقطعًا أو مرسلًا، وقال أيضًا: إن صرح بذكر آبائه فهو حجة وإلا فلا، وكذا قال الدارقطني: إن أفصح بجده أنه عبد الله فيحتج به وإلا فلا، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق [ميزان الاعتدال (٢٦٨/٣)، تقريب (٣٦٠)، تاريخ الثقات (٣٦٥)، تهذيب التهذيب (٣٤٧/٤)، الإحسان (١٥٦/٦)] .

٤- شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو.

روى عن: روى عن جده، وابن عباس، وابن عمر.

وعنه: ابناه عمرو وعمر، وثابت البناني.

=

الكتابة وأنها كانت للاستعانة على الحفظ، وقد أذن لهم النبي ﷺ في ذلك.

وعن هُبيرة بن عبد الرحمن قال: «**كَانُوا إِذَا أَكْثَرُوا علَى أَنَسِ بنِ مالكٍ في الحديثِ أتاهُمْ بمَجَالَّ[(١)]، فقالَ: هذِهِ كَتبتُها ثُمَّ قرأتُها على رسُولِ الله**»[(٢)].

=

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يقال إنه سمع من جده عبد الله بن عمرو، وليس ذلك عندي بصحيح، قال ابن حجر: وهو قول مردود، وقال البخاري وأبو داود غيرهما: إنه سمع من جده، وقال الذهبي: وهذا القول – أي بعدم سماعه من جده– لا شيء؛ لأن شعيبًا ثبت سماعه من عبد الله فهو الذى رباه حتى قيل إن محمدا مات في حياة أبيه فكفل عبد الله حفيده شعيبًا وصح أن شعيبًا سمع من معاوية (٥٩ هـ أو ٦٠ هـ)، ومعاوية مات قبل عبد الله بن عمرو (٦٣ هـ أو ٦٥ هـ) بسنوات فلا ينكر سماعه من جده، وهو الذى رباه وكفله، وفي التقريب: صدوق ثبت سماعه من جده [الثقات (٣٥٧/٤)، التاريخ الكبير (٢١٨/٤)، ميزان الاعتدال (٢٨٩/٢)، تهذيب التهذيب (٣١١/٤)، الكاشف (٤٨٨/١)، تقريب (٤٢٠/١)] .

عبد الله بن عمرو: صحابي مشهور سبقت ترجمته.

الحكم على الإسناد:

إسناد ضعيف؛ لأن فيه عليًّا بن عاصم ضعيف، ولم يتابع عليه، ودويدًا الخراساني مجهول، ولكن للمتن شواهد يتقوى بها.

(١) قال ابن الأثير في النهاية (٨٠٠/١): ومنه حديث أنس رضي اللّه عنه: «أَلْقِي إلَيْنا مَجالَّ»: هي جَمْع مَجَلَّة يعني صُحُفًا، قيل: إنها معَرّبة من العِبْرانية، وقيل: هي عربية، وهي مَفْعَلة من الجَلال كالمَذَلَّة والذُّل.

(٢) رواه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٣٧٨/١)، قال: حدثنا أبو سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم قال: ثنا محمد بن شعيب قال: أخبرني عتبة بن أبي حكيم قال: حدثني هُبيرة بن عبد الرحمن، والخطيب في تقييد العلم (ص ٩٥)، قال: أخبرناه أبو الحسين بن الفضل القطان أخبرنا عبد الله بن جعفر بن درستويه حدثنا يعقوب بن سفيان حدثنا أبو سعيد به.

دراسة إسناد الفسوي:

١- أبو سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم.

=

=

روى عن: محمد بن شعيب، وابن عيينة، وسعيد بن منصور.

وعنه: البخاري، وأبو داود، والفسوي.

وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والدار قطني، وابن يونس، ومسلمة، وقال أبو داود: حجة، وقال الذهبي في الكاشف: الحافظ، قال أبو داود: حجة لم يكن في زمنه مثله، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ متقن. [الجرح والتعديل (٢١١/٥)، الثقات (٣٨١/٨)، معرفة الثقات (٧٢/٢)، تهذيب التهذيب (١٣١/٦)، الكاشف (٦١٩/١)، تقريب (٥٥٩/١)]

٢- محمد بن شعيب بن شابور.

روى عن: الأوزاعي، وعتبة بن أبي حكيم، وطلحة الرقي.

وعنه: ابن المبارك، وهشام بن عمار، ودحيم.

وثقه العجلي، ودحيم، وابن عمار، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال أبو داود: ثبت، وذكره ابن حبان في الثقات. قال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم: هو أثبت من بقية وابن حمير، وقال دحيم: ثقة، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق صحيح الكتاب. [الجرح والتعديل (٢٨٦/٧)، الثقات (٥٠/٩)، معرفة الثقات (٢٤٠/٢)، تهذيب التهذيب (٢٢٢/٩)، الكاشف (١٨٠/٢)، تقريب (٨٦/٢)]

٣- عتبة بن أبي حكيم الهمداني.

روى عن: مكحول، وقتادة، وهبيرة بن عبد الرحمن.

وعنه: ابن شابور، وبقية، وابن لهيعة.

وثقه الطاطري وابن معين والطبراني، وقال دحيم: لا أعلمه إلا مستقيم الحديث، وذكره أبو زرعة الدمشقي في نفر ثقات، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال أبو حاتم: صالح، وقال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال ابن أبي حاتم: كان أحمد يوهنه قليلا، وقال النسائي: ضعيف، وقال مرة ليس بالقوي، وذكره بن حبان في الثقات، وقال: يعتبر حديثه في غير رواية بقية عنه، وقال الذهبي في الكاشف: مختلف في توثيقه، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطئ كثيرًا. [الجرح والتعديل

=

وهذا يدل على أن السنة كانت تكتب بين يدي النبي ﷺ وبصفة جماعية، وليس بعد وفاته كما يزعم أعداء السنة، وقد كان هناك عدد من الصحابة يكتبون، ولهم صحف نقلت عنهم، منهم علي وابن عمرو أنس وجابر بن سمرة وجابر بن عبد الله وزيد بن ثابت وغيرهم.

قلت: ومع وجود الإذن بالكتابة كانت هناك دواعي الحفاظ على تلك الكتب، وهو ما يمكن أن نسميه بضبط الكتاب، حيث ذكرت لنا كتب التراجم أن عبد الله بن عمرو كان يحافظ على هذا الكتاب محافظة شديدة، ولا يسمح لأحد بالاقتراب منه، فقد أخرج الخطيب من طريق مجاهد قال: أتيت عبد الله بن عمرو وتناولت صحيفة تحت مفرشه فمنعني، قلت: ما كنت

=

(٣٧٠/٦)، الثقات (٢٧٢/٧)، الكامل (٦٦/٧)، تهذيب التهذيب (٩٤/٧)، الكاشف (٦٩٦/١)، تقريب (٦٥٢/١)]

٤- هُبيرة ابن عبد الرحمن.

روى عن: أنس.

وعنه: عتبة بن أبي حكيم.

ذكره البخاري في التاريخ وابن أبي حاتم وسكتا عنه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في لسان الميزان: ذكر المؤلف في المغني أن ابن عَدِي ذكره في الضعفاء فلم أره، ورأيت في ثقات ابن حبان: يروي عَن أَنس بن مالك، وعداده في أهل الشام، روى عنه أبو جعفر الرازي، فإن كان هو وإلا فيذكر للتمييز. قلت: ذكره ابن عدي في الكامل في ترجمة عتبة بن أبي حكيم. **خلاصة حاله:** مقبول [التاريخ الكبير (٢٤٠/٨)، الجرح والتعديل (١١٠/٩)، الثقات (٥١١/٥)، الكامل (٦٦/٧)، لسان الميزان (٣٢٩/٨)] .

٥- أنس بن مالك: صحابي مشهور، خدم النبي عشر سنين، توفي سنة ٩١هـ [الإصابة (١٢٧/١)] .

الحكم على الإسناد:

إسناد حسن، وهبيرة حديثه مقبول؛ لأنه لم يأت بما يخالف، وقد ذكر هذا الأثر البخاري في التاريخ ولم يتكلم فيه بشيء.

تمنعني شيئًا، قال: «**هَذِهِ الصَّادِقَةَ هَذِهِ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُوْلِ اللهِ -ﷺ- لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَحَدٌ، إِذَا سَلِمَتْ لِي هَذِهِ وَكِتَابُ اللهِ وَالوَهْطُ، فَمَا أُبَالِي عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الدُّنْيَا**»(١).

---

(١) رواه الخطيب في تقييد العلم (ص ٨٤)، قال: أخبرنا ابو سعيد محمد بن موسى بن الفضل بن شاذان الصيرفي حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم حدثنا محمد بن علي الوراق حدثنا سعيد يعني ابن سليمان حدثنا إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله حدثنا مجاهد قال أتيت عبد الله بن عمرو فذكره. وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦٢/٢١)، قال: أخبرنا أبو محمد بن طاووس أنا أبو الغنائم بن أبي عثمان أنا أبو عمرو بن مهدي أنا أبو بكر محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة نا جدي نا أبو النضر هاشم بن القاسم نا إسحاق بن يحيى به.

دراسة إسناد الخطيب:

١- أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل بن شاذان الصيرفي.

روى عن: أبي العباس الأصم، محمد بن يعقوب بن الأخرم، ويحيى بن منصور القاضي.

وعنه: البَيْهَقي، والخطيب، وطاهر ابن محمد الشحامي.

وثقه ابن نقطة، وقال الذهبي: أحد الثقات. [التقييد (ص ١١٠)، تاريخ الإسلام (٦٧/٢٩)]

٢- أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم.

روى عن: الوراق،

وعنه: الحاكم، والصيرفي، وابن منده.

قال ابن أبي حاتم: ثقة صدوق، وقال الحاكم: لا يختلف في صدقه وثقته وصحة سماعاته. [سير أعلام النبلاء (٤٥٠/٢٩)]

٣- محمد بن علي الوراق.

روى عن: عبيد الله بن موسى، وقبيصة، ومعاوية بن عمرو.

وعنه: يحيى بن صاعد، وإسماعيل الصفار، والأصم.

قال الخطيب: كان فاضلًا حافظًا، ثقة عارفًا، وقال الدارقطني: ثقة. [سير أعلام النبلاء (٤٦/٢٥)]

=

=

٤- سعيد بن سليمان الضبي.

روى عن: إسحاق بن يحيى، والليث، وابن المبارك.

وعنه: البخاري، وإبراهيم الحربي، والوراق.

وثقه أبو حاتم، والعجلي، وابن سعد، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في الكاشف: الحافظ، قال أبو حاتم: لعله أوثق من عفان، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ. [الجرح والتعديل (٤/٢٦)، الطبقات (٧/٣٤٠)، الثقات (٨/٢٦٧)، معرفة الثقات (١/٤٠٠)، تهذيب التهذيب (٤/٣٨)، الكاشف (١/٤٣٨)، تقريب (١/٣٥٥)]

٥- إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله.

روى عن: مجاهد، وثابت البناني، وإسحاق بن طلحة.

وعنه: الضبي، ابن المبارك، وابن وهب.

قال ابن عمار الموصلي: صالح، وقال يعقوب بن شيبة: لا بأس به وحديثه مضطرب جدًا، وقال أحمد بن حنبل: منكر الحديث ليس بشيء، وضعفه ابن معين، والعجلي، والساجي، وأبو داود، والدارقطني وغيرهم، وقال عمرو بن علي: متروك الحديث منكر الحديث، وقال البخارى: يتكلمون فى حفظه، وقال الترمذى: ليس بذاك القوى عندهم، وقد تكلموا فيه من قبل حفظه، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ليس بقوي ولا بمكان أن يعتبر بحديثه، وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ سيء الفهم يخطئ ولا يعلم، وقال فى «الثقات»: يخطئ ويهم، وقد أدخلناه فى «الضعفاء» لما كان فيه من الإيهام، ثم سبرت أخباره فأدى الاجتهاد إلى أن يترك ما لم يتابع عليه، ويحتج بما وافق الثقات، ، وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه، وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف. [الجرح والتعديل (٢/٢٣٦)، الثقات (٦/٤٥)، معرفة الثقات (١/٢٢٠)، تهذيب التهذيب (١/٢٢٢)، الكاشف (١/٢٣٩)، تقريب (١/٨٦)]

٦- مجاهد بن جبر المكي.

روى عنه: على، وابن عمر، وابن عباس .

=

وقد أخرج أحمد من حديث أبي قبيل قال: «**كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَسُئِلَ: أَيُّ الْمَدِينَتَيْنِ تُفْتَحُ أَوَّلاً الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ(١) أَوْ رُومِيَّةُ(٢)؟ فَدَعَا عَبْدُ اللهِ بِصُنْدُوقٍ لَهُ حَلَقٌ، قَالَ: فَأَخْرَجَ مِنْهُ كِتَابًا**».. الحديث(٣).

=

وعنه: عطاء، وعكرمة، وقتادة، وليث بن أبي سليم .

وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وابن سعد، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة إمام في التفسير [تهذيب التهذيب (٣٨/١٠)، تقريب (١٥٩/١)، الطبقات (٢٧/٨)، الجرح والتعديل (٣١٩/٨)، الثقات (٤١٩/٥)، معرفة الثقات (٢٦٥/٢)] .

٧- عبد الله بن عمرو: صحابي سبقت ترجمته.

الحكم على الإسناد:

هذا الإسناد ضعيف؛ لضعف إسحاق بن يحيى، ولكنْ له طرق يقوي بعضها بعضًا.

(١) قسطنطينية وتسمى بالرومية بوزنطيا بالضم، وتعرف الآن باسطنبول وإسلام بول [تاج العروس (٣١/٢٠)] .

(٢) رومية بتخفيف الياء وضم الراء وكسر الميم كذا قاله الأصمعي: مدينة رياسة الروم وعلمهم [مشارق الأنوار (٥٩٨/١)] .

(٣) رواه أحمد في مسنده (٦٦٤٥)، قال: حدثنا يحيى بن إسحاق حدثنا يحيى بن أيوب حدثني أبو قبيل قال: كنا عند عبد الله بن عمرو بن العاص فذكره، والحاكم في مستدركه (٥٩٨/٤)، قال: حدثنا محمد بن صالح بن هانئ ثنا محمد بن إسماعيل ثنا أبو الطاهر ثنا ابن وهب أخبرني يحيى بن أيوب به، وصححه، ووافقه الذهبي.

١- يحيى بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله.

روى عن: يحيى بن أيوب، وزيد بن أسلم، وسعيد بن أبي مريم.

وعنه: عكرمة بن عمار اليمامي، وعمر بن ذر الهمداني، وأبو خالد الدالاني.

=

وهذا الحديث يدل على أن عبد الله بن عمرو كان يعتني بصيانة ما كتبه عن النبي في صندوق خاص حتى لا يتطرق إليه التلف أو الضياع، وقد أحكم هذا الصندوق إحكامًا شديدًا بجعل حلق عليه لإغلاقه، أو جعل له حلقًا تسهل حمله معه في السفر، وهذا يعد تأصيلًا لما ذكره علماء المصطلح في ضبط الكتاب دون أن يذكروا له مثالًا كهذا(١).

وأخرج البخاري من طريق إبراهيم التيمي عن أبيه قال: قال علي رضي الله عنه: ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله غير هذه الصحيفة، قال: فأخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحات وأسنان الإبل.. الحديث(٢)، وقد أخرج مسلم من طريق عن إبراهيم التيمى عن أبيه قال: خطبنا علي بن أبى طالب فقال: «**مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقْرَأُهُ إِلاَّ كِتَابَ اللهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةَ -قَالَ**

=

وثقه ابن معين والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في الكاشف وابن حجر في التقريب: ثقة. [الجرح والتعديل (١٢٥/٩)، الثقات (٥٩٣/٧)، معرفة الثقات (٣٥٣/٢)، تهذيب التهذيب (١٥٥/١١)، الكاشف (٣٦٠/٢)، تقريب (٢٩٦/٢)]

٢- يحيى بن أيوب: سبقت ترجمته.

٣- أبو قبيل: سبقت ترجمته.

٤- عبد الله بن عمرو بن العاص: صحابي سبقت ترجمته.

الحكم على الإسناد:

إسناد حسن؛ لأن فيه أبا قبيل صدوق يهم، وكذلك يحيى بن أيوب صدوق يخطئ، ولكنه يرتقي بمجموع طرقه، وقد صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٢٣/٦): رجاله رجال الصحيح غير أبي قبيل وهو ثقة.

(١) انظر: كتابة الحديث في عهد النبي وصحابته وأثرها في حفظ السنة، أد/ أحمد معبد.

(٢) سبق تخريجه.

وَصَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ- فَقَدْ كَذَبَ»[١]. قلت: وهذا يدل أيضًا على عنايته بالصحيفة لدرجة أنه كان يعلقها في قراب سيفه.

ثم جاء عصر التابعين فتوافروا على الكتابة والتدوين، فظهرت الكثير من الكتب والصحف التي نسبت لأصحابها، ومن ذلك: صحيفة همام بن مُنَبِّه الصنعاني، وهي الصحيفة التي رواها عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد نقل هذه الصحيفة كاملة الإمام أحمد في مسنده، كما نقل الإمام البخاري عددًا كثيرًا من أحاديثها في صحيحه، وقد كانت للحسن البصري كُتُبٌ يتعاهدها، فقد قال: إن لنا كُتُبًا كنا نتعاهدها[٢]، ونقل أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس بعض أحاديث جابر بن عبد الله من صحيفة له[٣]، وكذلك أيوب السختياني، وغير هؤلاء كثير، وقال صالح بن كيسان: اجتمعت أنا والزهري ونحن نطلب العلم، فقلنا: نكتب السنن، فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ، ثم قال: نكتب ما جاء عن أصحابه فإنه سنة، فقلت أنا: ليس بسنة فلا نكتبه، قال: فكتب ولم أكتب فأنجح وضيعت[٤].

وقد كان التابعون يعتنون أيضًا بالمحافظة على كتبهم وصيانتها، كما قال الحسن البصري: «إن لنا كُتُبًا كنا نتعاهدها»، وقال أبو يحيى الكناسي: كان مجاهد يصعد بي غرفته فيخرج إلي كتبه فأنسخ منها[٥].

ثم جاء عصر التصنيف وحصر المرويات وجمعها في دواوين ومصنفات على مناهج

---

(١) رواه مسلم في صحيحه في كتاب العتق/باب تحريم تولى العتيق غير مواليه (٤/٢١٧) رقم (٣٨٦٧).

(٢) انظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي (ص ١٠٠).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٤/١٣٦).

(٤) انظر: مصنف عبد الرزاق (١١/٢٥٨).

(٥) انظر: تقييد العلم (ص ١٠٥).

مختلفة، وأصبح الاعتماد في هذا العصر على الكتب في الرواية، ولذلك وضع المحدثون شروطًا دقيقة لضبط الكتاب سيأتي الحديث عنها، ولم ينته القرن الرابع إلا وقد ظهرت معظم تلك المصنفات، وأصبح الاعتماد على ما فيها من أحاديث، وأصبحت عناية المحدثين منصبة على هذه الدواوين، ولذلك لم يتشدد المحدثون في الأسانيد، بل وضعوا ضوابط جديدة تتناسب مع هذا النوع الجديد من نقل وتلقي تلك المصنفات، فلم يقبلوها إلا ممن توفرت فيه شروط معينة، وبدأ المحدثون يعقدون مجالس للسماع، وفي هذه المجالس يتم تدوين السماعات، وتسجيل الحضور.

وقد تم وضع ضوابط دقيقة لتلك المجالس، كان الغرض منها صيانة هذه المصنفات، والاطمئنان إلى عدم العبث بها، أو التحريف فيها، فلم يقبلوها إلا ممن كان له حق الرواية بها، والتزموا لذلك بسلسلة الرواة، وإثبات حق الإجازات والسماعات على الأصول، والفروع المنتسخة من تلك الأصول، وصانوا بذلك السنة عن العبث والتحريف، وانتحال الدخلاء عليها[(١)]، فلا يكفي لنقل المصنفات الاعتماد على الوجادة، بل لابد من وجود إجازة أو إذن بالرواية لتلك المصنفات، وهذا ما رأيناه في مصنفات الأئمة في ذلك الشأن: كالمعجم المفهرس، والمجمع المؤسس كلاهما للحافظ ابن حجر، وفهرست ابن خير الإشبيلي.

شروط ضبط الكتاب:

من مظاهر العناية بضبط الكتابة وضع الشروط الدقيقة لضبط الكتاب، حتى يتحقق الضبط التام للكتاب، ومن بين الضوابط التي وضعها المحدثون ما يلي:

١- أن يتأنَّى الراوي حين يكتب الحديث، مع العناية بما يكتب: حتى لا يتعرض فيما يكتب

---

(١) انظر: عناية المحدثين بتوثيق المرويات، وأثره في تحقيق المخطوطات (ص ١٠) .

للسقط والتصحيف، والتباس الكلام بعضه ببعض، مع مراعاة جودة القرطاس، وجودة الحْبر، ومراعاة هيئة الكتابة نحو تغليظ الحروف، قال السمعاني: «ينبغي للطالب أن يكتب الحديث بالسواد، ثمِّ بالحبر خاصة دون المداد؛ لأن السواد أصبغ الألوان وأبقاها على مر الدهورِ والأزمان، وهو آلة ذوي العلم وعدة أهل المعرفة والفهم، وقال حنبل بن إسحاق[١]: رآني أحمد ابن حنبل وأنا أكتب خطًّا دقيقًا، فقال: لا تفعل؛ أحوج ما تكون إليه يخونك»[٢].

وانتقد الإمام أحمد ضبط يونس بن يزيد الأيلي[٣] في كتابته عن الزهري؛ لأنه لم يكن يُحسن كتابة الحديث بصورة حسنة متجانسة، فقال: «لم يكن يعرف الحديث، يكتب أول الكتاب: الزهري عن سعيد، وبعضه الزهري، فيشتبه عليه»[٤].

٢- أن يعتني الكاتب بالتنقيط والتشكيل: قال ابن الصلاح: «ثم إن على كتبة الحديث وطلبته: صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي رووه شكلًا ونقطًا يؤمن معهما الالتباس، وكثيرًا ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه، وذلك وخيم العاقبة؛ فإن الإنسان معرض للنسيان، وأول ناس أول الناس، وإعجام المكتوب يمنع من

---

(١) حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد الحافظ الثقة أبو علي الشيباني: ابن عم الإمام أحمد وتلميذه، مات سنة (٢٧٣ هـ) . [تذكرة الحفاظ (٦٠١/٢)]

(٢) انظر: أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (١٦٦/١) .

(٣) يونس بن يزيد بن أبى النجاد الحافظ الثبت أبو زيد الأيلى مولى معاوية بن أبي سفيان، قال أحمد بن صالح: نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحدًا، وكان الزهري إذا قدم أيلة نزل عنده ثم يزامله إلى المدينة، وقال احمد: ثقة. مات سنة (١٥٢هـ) . [تذكرة الحفاظ (١٦٢/١)]

(٤) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٤٨/٩) .

استعجامه، وشكله يمنع من إشكاله»[(١)].

قلت: ومن أهمل ذلك ينزل حديثه عن درجة الثقات، فقد سئل الإمام أحمد: «أكان أبو الوليد ثبتًا؟ قال: لا، ما كان كتابه منقوطًا ولا مشكولاً، ولكنه في حديث شعبة متقن»[(٢)]، وقال الفضل بن زياد[(٣)]: سمعت أحمد يقول: «من يُفلت من التصحيف؟ كان يحيى بن سعيد يُشكل الحرف إذا كان شديدًا، وغير ذاك لا، وكان هؤلاء أصحاب الشكل والتقييد: عفان، وبهز، وحبان»[(٤)].

٢- أن يدقق الراوي نسخته على الأصل الذي نسخ منه ابتداء، ثم يعرض تلك النسخة قراءة على شيخه برويَّة، مع استفهامه عما يُشكل عليه: لأن من كتب ولم يعرض ما كتب فكأنه لم يكتب، فقد أخرج الخطيب عن هشام بن عروة أن أباه قال له: كتبت؟ قال: نعم، قال: عرضت كتابك؟ قال: لا، قال: لم تكتب[(٥)]، وقال الحافظ العراقي: وروينا عن الإمام الشافعي وعن يحيى بن أبي كثير قالا: «من كتب ولم يعارض كمن دخل الخلاء ولم يستنج»، وعن الأخفش قال: «إذا نسخ الكتاب ولم يعارض ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجميًا»، ثم إن أفضل المعارضة: أن يعارض الطالب بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حال تحديثه إياه من كتابه؛ لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والإتقان من الجانبين، وما لم

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٠٤).

(٢) انظر: العلل ومعرفة الرجال (٣٦٩/٢).

(٣) الفضل بن زياد الطساس البغدادي: قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عنه، فقال: كتبت عنه، كان يبيع الطساس، شيخ ثقة. [الجرح والتعديل (٦٢/٧)].

(٤) انظر: الجامع لأخلاق الراوي (٢٧٠/١).

(٥) انظر: الكفاية في معرفة أصول علم الراوية (ص ٤٢٣).

تجتمع فيه هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها[١].

٣- صيانة الراوي كتابهُ عن الآفات مخافة فساد الكتابة، وكذا صيانته عن أيدي العابثين: فقد حرص الثقات من المحدثين على حفظ وصيانة كتبهم، ومن وقعت في كتابه آفة كان يحترز في روايته، فقد جاء في سؤالات حمزة السهمي[٢] للدارقطني قال: سألت أبا الحسن قلت: أبو قُرَّة موسى بن طارق لا يقول أخبرنا أبدًا، يقول: ذكر فلان، أيش العلة فيه؟ قال الدارقطني: هو سماع كله، وقد كان أصاب كتابه آفة؛ فتورع فيه، فكان يقول: ذكر فلان[٣].

٤- اختيار الورَّاق المأمون: فقد ألزم المحدثون المشتغل بالرواية أن يختار لنفسه ورَّاقًا مأمونًا؛ حتى لا يدخل في حديثه ما ليس منه، فيكون سببًا في ترك حديثه كله، كما حدث مع سفيان بن وكيع، قال ابن أبي حاتم الرازي: سمعت أبي يقول: جاءني جماعة من مشايخ الكوفة فقالوا: بلغنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة وتكتب عنهم، وتركت سفيان بن وكيع، أما كنت ترعى له في أبيه؟ فقلت لهم: إني أوجب له، وأحب أن تجري أموره على الستر، وله وراق قد أفسد حديثه. قالوا: فنحن نقول له أن يبعد الوراق عن نفسه، فوعدتهم أن أجيئه فأتيته مع جماعة من أهل الحديث، وقلت له: إن حقك واجب علينا في شيخك وفي نفسك؛ فلو صنت نفسك، وكنت تقتصر على كتب أبيك؛ لكانت الرحلة إليكفي ذلك، فكيف وقد سمعت؟ فقال: ما الذي ينقم عليَّ؟ فقلت: قد أدخل وراقُك في حديثك،

---

(١) انظر: التقييد والإيضاح (٢٠٩/١، ٢١٠).

(٢) أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم الإمام الحافظ، صنف التصانيف، وتكلم في العلل والرجال، توفي سنة (٤٢٨ هـ). [سير أعلام النبلاء (٤٦٤/٣٣)].

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (٣٤٦/٩).

فقال: فكيف السبيل في ذلك؟ قلت: ترمي بالمخرجات، وتقتصر على أصولك، وتنحي هذا الورَّاق عن نفسك، وتدعو بابن كرامة وتوليه أصولك؛ فإنه يوثق به. فقال: مقبول منك. قال: فما فعل شيئا مما قاله، فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد أدخلت بين حديثه، وقد سرق من حديث المحدثين[١].

٥- تعاهد الكتاب بالمراجعة والتدقيق، حتى يجعله أكثر إتقانًا: فقد كان الحسن يتعاهد كتبه كل يوم، وقال عفان بن مسلم: حدثنا همام يومًا بحديث، فقيل له فيه، فدخل فنظر في كتابه، فقال: ألا أراني أخطئ وأنا لا أرى، فكان بعد يتعاهد كتابه[٢]، وقال أحمد: حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر يعني باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة[٣].

٦- أن يحرص الراوي وقت التحديث على أن يحدث من كتابه لا من حفظه: وقد مر بك أن الإمام أحمد لم يكن يحدث إلا من كتاب، وكذلك ابن أبي شيبة وغيرهما، بل وكان بعض المحدثين يعيب على من حدث من حفظه؛ لأنه طريق إلى الغلط في الرواية، فأخرج الخطيب عن أحمد بن حنبل قال: «وكان وكيع يحدث من حفظه ولم يكن ينظر في كتاب، وكان يكون له سقط»[٤]، وقال علي بن المديني: ليس كتاب عن ابن اسحاق أصح من كتاب إبراهيم بن سعد وهارون الشامى، وذلك أنه أملى على هارون الشامى من كتابه[٥].

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٤/٢٣١).

(٢) انظر: الكفاية للخطيب (ص ٢٢٣).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (١٨/٥٧).

(٤) انظر: المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/١٩٧).

(٥) انظر: تاريخ ابن معين (ص ٢٠٠).

٧- إذا وجد المحدث في كتابه بخطه حديثًا فشك هل سمعه أم لا؟ لم يحدث به: قال عبد الرحمن بن مهدى: وجدت في كتبي بخط يدي عن شعبة ما لم اعرفه وطرحته، وقال ابن معين: من لم يكن سمحًا في الحديث كان كذابًا، قيل له: وكيف يكون سمحًا؟ قال: إذا شك في الحديث تركه[١]، وقال الشافعي: كان مالك إذا شك في شيء من الحديث تركه كله[٢]، وقال سلام العطار: إنى لأشك في الحرف الواحد من الحديث فأدعه رأسًا[٣]، وقال الحسين المروزي: سألت على بن الحسن الشقيقي[٤]، هل سمعت كتاب الصلاة من أبى حمزة؟ قال: الكتاب كله إلا أنه نهق حمار يوما فخفي عليَّ الحديث أو بعض حديث، ثم نسيت أى حديث كان من الكتاب فتركت الكتاب كله[٥].

٨- منع الرواية احتياطًا من كتاب الطالب إذا لم يحضر الأصل: قال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله: ما تقول في الرجل يأخذ الأحاديث من كتاب الرجل المحدث فيصححها ثم يجيء بها فيدفعها اليه فيقرؤها المحدث عليه وهو يعلم أنه لا يحفظها؟ فقال: ينبغي للناس أن يتوقوا هذا، ثم قال أبو عبد الله: كان يحيى بن سعيد يعيب قومًا يفعلون هذا[٦].

---

(١) انظر: الكامل لابن عدي (١/١٢٣)، الكفاية للخطيب (ص ٢٣٣).

(٢) انظر: الكفاية (ص ٢٣٤).

(٣) انظر: الكفاية (ص ٢٣٤).

(٤) علي بن الحسن بن شقيق الحافظ محدث مرو: كان عالمًا بابن المبارك وقد سمع منه الكتب مرارًا، وقال العباس بن مصعب: كان جامعًا يُعدُّ من أحفظهم لكتب عبد الله، مات سنة (٢١٥هـ) [تذكرة الحفاظ (١/٣٧٠)].

(٥) انظر: الكفاية (ص ٢٣٤).

(٦) انظر: الكفاية (ص ٢٥٧).

٩- أن يكون الراوي قد تحمل الكتاب بطريقة من طرق التحمل المعتمدة: فإن وجد المحدث كتاب أبيه مثلًا ثم حدث منه لم يقبل منه ذلك؛ للانقطاع الحاصل في السند، فقد توقف المحدثون عن قبول حديث مخرمة بن بكير عن أبيه؛ لأنه وجد كتابه ولم يسمعه منه، قال أبو طالب: سألت أحمد عنه فقال: ثقة ولم يسمع من أبيه شيئًا، إنما يروي من كتاب أبيه، وقال ابن أبي خيثمة: قلت لابن معين مخرمة بن بكير، فقال: وقع إليه كتاب أبيه ولم يسمعه، وقال الدوري عن ابن معين: ضعيف وحديثه عن أبيه كتاب ولم يسمعه منه، وقال أبو داود: لم يسمع من أبيه إلا حديثًا واحدًا وهو حديث الوتر، وقال سعيد بن أبي مريم عن خاله موسى بن سلمة: أتيت مخرمة فقلت: حدثك أبوك؟ فقال: لم أدرك أبي هذه كتبه، وقال ابن حبان: يحتج بحديثه من غير روايته عن أبيه؛ لأنه لم يسمع من أبيه[(١)].

١٠- أن يتحرى الدقة في النقل من الكتب: قال الحافظ العراقي: «إذا أردْتَ نقلَ شَيءٍ من كتابٍ مُصَنَّفٍ، فإنْ كانتِ النُّسْخَةُ بخطِّ المُصَنِّفِ، وَوَثِقْتَ بأَنَّهُ خطُّهُ، فقُلْ: وجدْتُ بخطِّ فلانٍ، واحْكِ كلامَهُ، وإنْ كانتْ بغيرِ خطِّ المُصَنِّفِ، فإنْ وَثِقْتَ بصِحَّةِ النسخةِ بأَنْ قابلَها المُصَنِّفُ أو ثقةٌ غيرُهُ بالأَصلِ أو بفرعٍ مُقَابَلٍ، فقُلْ: قالَ فلانٌ، أو ذَكَرَ فلانٌ، ونحوَ ذلكَ مِنْ أَلفاظِ الجزمِ، وإنْ لَمْ تَثِقْ بصحَّةِ النسخةِ فقُلْ: بلغني عن فلانٍ، أو: وجدْتُ في نسخةٍ من الكتابِ الفلانيِّ، ونحوَ ذلكَ مِمَّا لا يقتضي الجزمَ»[(٢)].

١١- أن ينظر في كتابه حال السماع: وهذا الشرط اشترطه فريق من المحدثين تشددًا منهم في الرواية، فعن محمد بن مسلم بن وارة أنه قال: «أنتم أهل بلد ينظر إليكم يجيء رجل يسألني في

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (١٠/٦٣، ٦٤).

(٢) انظر: شرح ألفية العراقي (ص ١٤٨).

أحاديث وأنتم تنظرون فيها ثم تكتبونها لا أُحل لمن لم ينظر في الكتاب أن ينسخ منه شيئًا»، وعن عبد الرزاق قال: «لما قدم علينا الثوري قال: أئتوني برجل يكتب خفيف الكتاب، قال: فأتيناه بهشام بن يوسف فكان هو يكتب ونحن ننظر في الكتاب، فإذا فرغ ختمنا الكتاب حتى ننسخه»، وسئل يحيى بن معين عمن لم ينظر في الكتاب والمحدث يقرأ: أيجوز له أن يحدث بذلك عنه؟ فقال: «أما عندي فلا، ولكن عامة الشيوخ هكذا سماعهم»[(١)].

قال ابن الصلاح: «إن هذا من مذاهب المتشددين في الرواية، والصحيح عدم اشتراطه، وصحة السماع ولو لم ينظر أصل في الكتاب حالة السماع»[(٢)]، قال السخاوي: «ويمكن أن تخص الاشتراط بما إذا لم يكن صاحب النسخة مأمونا موثوقا بضبطه، ولم يكن تقدم العرض بأصل الراوي، فإنه حينئذ كما اقتضاه كلام الخطيب لا بد من النظر، وعبارته: «وإذا كان صاحب النسخة مأمونًا في نفسه موثوقًا بضبطه جاز لمن حضر المجلس أن يترك النظر معه اعتمادًا عليه في ذلك، بل ويجوز ترك النظر حين القراءة إذا كان العرض قد سبق بالأمر»[(٣)].

١٢- أن يكتب اسمه على الطباق: وهذا الشرط وضعه المحدثون بعد عصر التصنيف، وقد كان ذلك -فيما أشرنا إليه من قبل- حين انتهى عصر التصنيف، وبدأت عناية المحدثين تتجه إلى سماع وإقراء المصنفات، فاشترطوا على الراوي والناقل لكتاب من كتب السنة المعتمدة أن يحضر مجلس السماع، وأن يقوم بكتابة اسمه على الطباق، والطباق هي الدفاتر والسجلات الذي تسجل فيه أسماء الحضور، يقول الأستاذ الدكتور حمزة المليباري: «ولما كان أفراد

---

(١) انظر: فتح المغيث للسخاوي (١٩١/٢).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٥).

(٣) انظر: فتح المغيث للسخاوي (١٩١/٢).

العلماء أو الوراقون عموماً في مرحلة ما بعد الرواية يقومون بنسخ الكتب، وكان من طبيعة هذا العمل أن يقع تصحيف وتحريف فيما نسخوه، جاءت شروط صارمة ليتم لهم نقل تلك الكتب إلى الأجيال اللاحقة، دون تصحيف أو تحريف أو انتحال، وأهم تلك الشروط التي وضعوها لحماية الكتب من التصحيف والانتحال والتدليس تتمثل فيما يلي:

١- مقابلة الفروع على أصولها حين يتم النسخ منها.

٢- التوقيع والمصادقة على الفروع بعد مقابلتها على أصولها من طرف محدث مسئوول عن ذلك.

٣- ضرورة إثبات كل واحد منهم أحقيته في نقل الحديث من النسخة التي يملكها، وذلك عن طريق تسجيل اسمه في السماعات والطباق، التي تثبت عادة على غلاف تلك النسخة، أو سجل رسمي خاص بأسماء الحاضرين والسامعين في حلقات الحديث والقراءة، إضافة إلى أساليب أخرى تطورت في مرحلة ما بعد الرواية في سبيل حماية الكتب والمدونات.

قال: وبناء على ذلك فإن النسخ التي لا تتوفر فيها تلك الشروط لاتقبل في التحديث، ولا تكون حيازتها بشراء أو غيره كافية في جواز التعلم معها رواية أو إفادة، الأمر الذي فرض على طلبة الحديث لقاء الشيوخ؛ لحصول الإجازات منهم في رواية الكتب، أو لقراءتها عليهم، وتسجيل أسمائهم في السماعات وطباقها»[(١)].

وهذا يؤكد لنا عناية المحدثين بضبط الكتاب، ومن شدة عنايتهم بضبط الكتاب وضعوا نوعًا من أنواع علوم الحديث وهو النوع الخامس والعشرون من علوم الحديث عند ابن الصلاح، والذي عنونه بقوله: «النوع الخامس والعشرون: في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب

---

(١) (انظر: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها (ص ١٦) .

وتقييده».

ومما جاء في نهاية هذا النوع قوله: «ثم إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلى نسخته إلا بعد المقابلة المرضية، وهكذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعًا إلى شيء من النسخ أو يثبته فيها عند السماع ابتداء إلا بعد المقابلة المرضية بالمسموع؛ كي لا يغتر أحد بتلك النسخة غير المقابلة إلا أن يبين مع النقل وعنده كون النسخة غير مقابلة»[١].

قلت: وقد استفاد المحققون في عصورنا بهذه الضوابط الدقيقة التي لا وجود لها إلا في كتب المحدثين، بل وجعلت هي المعايير التي يرجع إليها في تحقيق النصوص لدقتها.

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٠٨).

المطلب الثاني: بيان طرق ضبط الكتاب، ومراتبه.

بعد حديثنا عن عناية المحدثين بضبط الكتاب، يمكننا القول بأن المحدثين كانت لهم طرق من خلالها يعرفون إذا كان الراوي ضابطًا لكتابه أو أنه غير ضابط، ومن تلك الطرق:

١- التنصيص من إمام على أن فلانًا صحيح الكتاب: كقول أحمد في أبي عبيدة الحداد: «لم يكن صاحب حفظ، وكان كتابه صحيحًا»[(١)]، وقال ابن معين في محمد بن مسلم الطائفي: «كان إذا حدث من حفظه كأنه يخطئ، وكان إذا حدث من كتابه فليس به بأس»[(٢)]، وقال أبو حاتم الرازي في أبي عوانة اليشكري: «كتبه صحيحة، وإذا حدث من حفظه غلط كثيرًا، وهو صدوق ثقة»، وقال أبو زرعة الرازي: «ثقة إذا حدث من كتابه»[(٣)]، وقال ابن عمار الموصلي في شريك القاضي: «كتبه صحاح، فمن سمع منه من كتبه فهو صحيح»[(٤)].

٢- التنصيص من إمام على أن فلانًا كثير العجم والتنقيط: كقول أحمد ابن حنبل: رأيت كتب شعيب، فرأيت كتبًا مضبوطة مقيَّدة، ورفع من ذكره، فسأله أبو زرعة: فأين هو من يونس بن يزيد؟ قال: فوقه، قال: فأين هو من عقيل بن خالد؟ قال: فوقه. قال: فأين هو من الزَّبيدي؟ قال: مثله[(٥)]. وقال الأثرم: قال أحمد ابن حنبل: نظرت في كتب شعيب، أخرجها إليَّ ابنه، فإذا بها من الحسن والصحة والشكل ونحو هذا[(٦)]، وقال الفضل بن زياد: سمعت أحمد يقول: «من يُفلت

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٢٤/٦).

(٢) انظر: الكفاية (ص ٥٨).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٤١/٩)

(٤) انظر: الكفاية (ص ٢٢٣).

(٥) انظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٤٣٣/١).

(٦) انظر: الجرح والتعديل (٣٤٥/٤).

من التصحيف؟ كان يحيى بن سعيد يُشكل الحرف إذا كان شديدًا، وغير ذاك لا، وكان هؤلاء أصحاب الشكل والتقييد: عفان، وبهز، وحبان»[(١)]، وقال حنبل: «سألت أبا عبد الله عن عفان، فقال: عفان، وحبان، وبهز، هؤلاء المتثبِّتون»، قلت له: فإذا اختلفوا في الحديث يرجع إلى من منهم؟ قال: «إلى قول عفان، هو في نفسي أكبر، وبهز أيضًا، إلا أن عفان أضبط للأسامي، ثم حبان»، وقال في بهز: «بهز بن أسد إليه المنتهى في التثبت»، وقال في حبان أيضًا: «حِبَّان بن هلال إليه المنتهى في التثبت بالبصرة»[(٢)]، وجعلهم الإمام أحمد من أهل التثبت لصحة كتبهم وحسن تقييدهم لها، ولما قيل له: «كان أبو الوليد ثبتًا؟ قال: لا، ما كان كتابه منقوطًا ولا مشكولاً، ولكنه في حديث شعبة متقن، وقال مرة: أتقن حديث شعبة»، وقد حدث أبو الوليد لجماعة فيهم الإمام أحمد فأخطأ أو صحَّف، قال أحمد: «فرددنا عليه فرجع إلى ما قلنا له»[(٣)]. ومن ذلك أيضًا: قول عبد القادر الرهاوي[(٤)] في أبي العلاء الهمذاني[(٥)]: ما كان يكتب شيئًا إلا منقوطًا

---

(١) انظر: الجامع لأخلاق الراوي (٢٧٠/١) .

(٢) انظر: سؤالات أبي دواد للإمام أحمد (ص٢٦٦)، العلل رواية المرزي (ص١٣٢)، الجامع للخطيب (٢٧٠/٢) .

(٣) انظر: العلل ومعرفة الرجال (٣٦٩/٢) .

(٤) عبد القادر بن عبد الله الحافظ أبو محمد الرهاوى الحنبلي، قال ابن نقطة: كان عالمًا ثقة مأمونًا صالحًا إلا أنه كان عسرًا في الرواية لا يكثر عنه إلا من أقام عنده. وقال يوسف بن خليل: كان حافظا ثبتا كثير السماع كثير التصنيف متقنا ختم به علم الحديث. وقال أبو محمد المنذرى: كان حافظًا ثقة. [تذكرة الحفاظ (١٣٨٧/٤)]

(٥) أبو العلاء الهمذانى الحافظ الحسن بن أحمد بن الحسن العطار، قال السمعاني: حافظ متقن ومقرئ فاضل، وقال عبد القادر الحافظ: شيخنا أبو العلاء أشهر من أن يعرف بل تعذر وجود مثله في أعصار كثيرة =

معربًا[١].

٣- موافقة كتابه لحديث الثقات: قال ابن الصلاح: «يعرف كون الراوي ضابطًا بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان؛ فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة: عرفنا حينئذ كونه ضابطًا ثبْتًا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه»[٢].

ومن ذلك: قول يعقوب بن سفيان سمعت أحمد بن صالح يقول: كتبت حديث ابن لهيعة عن أبي الأسود في الرق، قال يعقوب: فذكرت له سماع القديم وسماع الحديث، فقال: كان ابن لهيعة طلابًا للعلم، صحيح الكتاب، وكان أملى عليهم حديثه من كتابه، فربما يكتب عنه قوم يعقلون الحديث، فمن كتب بأخرة من كتاب صحيح قُرأ عليه في الصحة فحديثه صحيح، ومن قرأ من كتاب من كان لا يضبط ولا يصحح كتابه وقع عنده على فساد الأصل، قال: وظننت أن أبا الأسود كتب من كتاب صحيح، فحديثه صحيح يشبه حديث أهل العلم[٣].

فقوله: «فحديثه صحيح يشبه حديث أهل العلم» يدل على أنه اعتمد ضبطه لكونه وافق حديث أهل العلم، ويقصد بهم هنا المحدثين الثقات.

٤- التنصيص على أنه لم يكن يعير كتابه ولا يخرج أصله من عنده: قال ابن حجر في النكت في بيان رواة الصحيح، وأنهم قسمان، فذكر القسم الأول، ثم قال: وقسم كانوا يكتبون ما

=

على ما بلغنا من السير، أربى على اهل زمانه في كثرة السماعات مع تحصيل أصول ما سمع، وجودة النسخ وإتقان ما كتبه بخطه، ما كان يكتب شيئا الا منقطا معربًا. مات سنة (٥٦٩ هـ) . [تذكرة الحفاظ (١٣٢٤/٤)]

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٤١/٢١) .

(٢) (انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٢٠) .

(٣) (انظر: تهذيب الكمال (٤٩٧/١٥) .

يسمعونه، ويحافظون عليه، ولا يخرجونه من أيديهم، ويحدثون منه، وكان الوهم والغلط في حديثهم أقل من أهل القسم الأول إلا من تساهل منهم: كمن حدث من غير كتابه، أو أخرج كتابه من يده إلى غيره فزاد فيه ونقص وخفي عليه، فتكلم الأئمة فيمن وقع له ذلك منهم[١].

وممن وقع منه ذلك سفيان بن وكيع، فقد ابتلي بوراقه الذي أفسد عليه حديثه عن أبيه، فقد ذهب إليه الإمام أبو حاتم الرازي، وقال له: «لو صنت نفسك واقتصرت على كتب أبيك لكانت الرحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت؟ » فقال له: وما الذي يُنقم علي؟ قال له: «قد أدخل وراقك ما ليس من حديثك بين حديثك»، قال: فكيف السبيل في هذا؟ قال له: «ترضى بالمخرجات، وتقتصر على الأصول، وتنحي هذا الوراق، وتدعو بابن كرامة وتوليه أصولك، فإنه يوثق به»، لكن لم يستجب لنصيحة ذلك الإمام، قال أبو حاتم: فما فعل شيئا مما قاله، وبلغني أن وراقه كان يستمع علينا الحديث، فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي أدخلت بين حديثه»[٢].

٥- طلب الكتاب من المحدث للاطلاع عليه: كما كان يفعل ابن معين مع المحدثين، فقد أخرج الخطيب من طريق أبي علي أحمد ابن أبى الخناجر قال: كنا على باب محمد بن مصعب، فأتاه يحيى بن معين ونحن حضور، فقال له: يا أبا الحسن أخرج إلينا كتابًا من كتبك، فقال له: عليك بأفلح الصيدلاني، فقام غضبان، فقال له: لا ارتفعت لك راية معي أبدًا. قال له محمد بن مصعب: إن لم ترتفع إلا بك فلا رفعها الله، قال أبو علي: وما رأينا له كتابًا قط، وإنما كان يحدث

---

(١) (انظر: النكت على ابن الصلاح (٢٦٩/١) .

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٢٣١/٤) .

حفظًا. قلت: وكان كثيرَ الغلط بتحديثه من حفظه، ويذكر عنه الخير والصلاح[١]، وأخرج الخطيب في الجامع من طريق أحمد ابن حنبل عن يحيى بن معين أنه قال: «قال لي عبد الرزاق: اكتب عني ولو حديثًا واحدًا من غير كتاب، فقلت: لا، ولا حرف[٢].

مراتب ضبط الكتاب:

عند الكلام على مراتب الضبط نلاحظ أن المحدثين لم يفردوا ضبط الكتاب بالحديث، بل ذكروه ضمن ضبط الصدر، ولكن يمكن أن نقسم مراتب ضبط الكتاب إلى أربع مراتب من حيث العناية التامة بالكتاب، وضبطه بالشكل، وإعجام حروفه، أو التقصير في ذلك، أو فقد شرط من شروط ضبط الكتاب التي ذكرناها، أو الكذب والتزوير:

المرتبة الأولى: الضبط التام للكتاب: وصاحب هذه المرتبة حديثه صحيح، وقد مر بك قول أحمد ابن حنبل في أبي عبيدة الحداد: «لم يكن صاحب حفظ، وكان كتابه صحيحًا»[٣]، وقال أبو حاتم الرازي في أبي عوانة اليشكري: «كتبه صحيحة، وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً، وهو صدوق ثقة»، وقال أبو زرعة الرازي في أبي عوانة: «ثقة إذا حدث من كتابه»[٤]، وقال ابن معين في محمد بن مسلم الطائفي: «كان إذا حدث من حفظه كأنه يخطئ، وكان إذا حدث من كتابه فليس به بأس»[٥]، وقال ابن عمار الموصلي في شريك القاضي: «كتبه صحاح، فمن سمع منه من

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٢٧٧/٣).

(٢) (انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٢/٢).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٢٤/٦).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٤١/٩)

(٥) انظر: الكفاية (ص ٥٨).

كتبه فهو صحيح»[١]، وقال ابن عساكر في علي بن أحمد ابن قبيس الغساني: «كان ثقة متحرزًا متيقظًا، وكان لا يحدث إلا من أصل»[٢].

قال الحميدي: فأما من اقتصر على ما في كتابه فحدث به، ولم يزد ولم ينقص منه ما يغير معناه، ورجع عما يخالف فيه بوقوف منه عن ذلك الحديث، أو عن الاسم الذي خولف فيه من الإسناد ولم يغيره فلا يطرح حديثه، فلا يكون ذلك ضارًّا في حديثه إذا لم يرزق من الحفظ والمعرفة بالحديث ما رزق غيره، إذا اقتصر على ما في كتابه، ولم يقبل التلقين»[٣].

المرتبة الثانية: قلة الضبط: وهي أقل من المرتبة السابقة، بسبب تقصير المحدث في العناية بالضبط والإعجام والمقابلة، ومن ذلك قول ابن معين في محمد بن مسلم الطائفي: «كان إذا حدث من حفظه كأنه يخطئ، وكان إذا حدث من كتابه فليس به بأس»[٤]، وقول الإمام أحمد لما سئل عن أبي الوليد الطيالسي: هل كان ثبتاً؟ قال: «لا، ما كان كتابه منقوطاً ولا مشكولاً، ولكنه في حديث شعبة متقن»[٥].

المرتبة الثالثة: اختلال الضبط: وذلك بأن تضيع كتب الراوي أو تحترق، ومن هؤلاء:

١- عَبْد الله ابن لهيعة: فقَدْ كَانَ جل اعتماده في روايته عَلَى كتبه، فلما احترقت ضُعِّف في الرِّوَايَة لكثرة ما وجد من الوهم والخطأ في روايته بَعْدَ ذهاب كتبه، فقد احترق منْزله وكتبه في سنة

---

(١) انظر: الكفاية (ص ٢٢٣).

(٢) انظر: تاريخ دمشق (٢٣٧/٤١).

(٣) (انظر: الجرح والتعديل (٢٧/٢).

(٤) انظر: الكفاية (ص ٥٨).

(٥) انظر: العلل ومعرفة الرجال (٣٦٩/٢).

سبعين ومئة[١].

٢- **إسماعيل بن عياش:** قال ابن معين: «إسماعيل بن عياش ثقة فِيْمَا رَوَى عَنْ الشاميين، وأما روايته عَنْ أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عَنْهُمْ»[٢].

٣- **معمر بن راشد:** قال أحمد: حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إليَّ من حديث هؤلاء البصريين، كان معمر يتعاهد كتبه وينظر -يعني باليمن-، وكان يحدِّثهم حفظًا بالبصرة[٣]، وقال يعقوب بن شيبة: «سَمَاع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فِيْهِ اضطراب؛ لأن كتبه لَمْ تَكُنْ مَعَهُ»[٤].

٤- **عبد الرزاق بن همام الصنعاني:** قال ابن معين: ما كتبت من عبد الرزاق حديثًا واحداً إلا من كتابه كله، وقال الدار قطني: عبد الرزاق يخطيء عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، وقال أحمد: سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جداً، روى عنه عن عبيد الله أحاديث مناكير، هي من حديث العمري، أما سماعه باليمن فأحاديثه صحاح؛ لأنه ضبط الكتاب الذي كتب هناك عنه»[٥].

المرتبة الرابعة: التزوير والكذب: وقد حدث ذلك من بعض المحدثين فتُرِك حديثهم، ومن ذلك قول السمعاني في عبدك بن علي الصفار: شيخ مسن معمر، وقيل: إنه ألحق اسمه في جزء لم يسمعه، سمعت منه بنيسابور ولما عزمت على الخروج إلى نيسابور، كتب صاحبنا أبو علي

---

(١) تهذيب الكمال (٤/٢٥٣).

(٢) تهذيب التهذيب (١/٢٨٢).

(٣) تهذيب التهذيب (١/٢٧٩).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (٤/١٥٤)، شرح علل الترمذي (٢/٧٦٧).

(٥) تهذيب التهذيب (٦/٢٧٩).

الوزير الدمشقي أسماء شيوخه على رقعة، وأملى عليَّ وكتبتها، فلما ذكر عبدك بن علي هذا قال لي: لا يُقرأ عليه إلا من أصل فيه التسميع بخط من يعتمد عليه، وأراد بذلك أن فيه تخليطاً وقلة اعتماد[١].

ومن هؤلاء أيضًا أبو بكر أحمد بن علي بن الحسين بن زكريا الطريثيثي المعروف بابن زهراء، قال السمعاني: صحيح السماع في أجزاء، لكنه أفسد سماعاته بادعاء السماع من ابن رزقويه، ولم يصح سماعه منه، وقال إسماعيل بن السمرقندي: دخلت على ابن زهراء وهو يقرأ عليه جزء لابن رزقويه، فقلت: متى ولدت؟ قال: سنة اثنتي عشرة، فقلت: فابن رزقويه في هذه السنة توفي، وأخذت الجزء، وضربت على التسميع، فقام وخرج من المسجد[٢].

ومنهم أيضًا: ابن المارستانية عبيد الله بن علي البغدادي: ادعى لنفسه سماعاً من أبي الفضل محمد بن عمر الأرموي؛ وكل ذلك باطل، وكان قد طلب العلم في صباه وتفقه لابن حنبل، وسمع كثيراً، وكتب بخطه، وحصل الأصول، ولم يقنع بذلك حتى ادعى السماع ممن لم يدركه، واختلق طباقاً على الكتب بخطوط مجهولة، وجمع مجموعات من التواريخ وأخبار الناس من نظر فيها ظهر له كذبه[٣]، وقال ابن ناصر: «سمع من شهدة وطبقتها، ثم ادعى السماع من الأرموي، واتهم بتزوير الطباق»[٤].

---

(١) انظر: التحبير في رجال المعجم الكبير (ص ٧٥).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٦١/١٩).

(٣) انظر: الوافي بالوفيات (٣١٣/٦)، وذيل تاريخ بغداد لابن النجار (٦٦/٢).

(٤) انظر: توضيح المشتبه (١٧٨/٣)، لسان الميزان (١٠٨/٤).

المبحث الثاني: التطبيقات العملية لضبط الكتاب

ويشتمل هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: التطبيق العملي لضبط الكتاب عند الإمام أحمد.

بعد تتبع أقوال الإمام أحمد من خلال كتبه التي صنفها في العلل والرجال، وكذلك من خلال الأقوال التي نقلها عنه أصحاب كتب التراجم استطعت أن أجمع بعض التطبيقات العملية للإمام أحمد المتعلقة بقضية ضبط الكتاب، وسوف أعرض تلك التطبيقات في النقاط التالية:

أولاً: تقديم ضبط الكتاب على ضبط الصدر:

كان من منهج الإمام أحمد تقديم ضبط الكتاب على حفظ الصدر، يستوي ذلك عنده في حالتي التحمل والأداء، فالرواة الذين يضبطون مسموعاتهم في الكتاب وقت التحمل مقدمون عنده على الذين يعتمدون على حفظ صدورهم، يقول ابن وارة: «قلت لأحمد: أبو الوليد أحب إليك في شعبة أو أبو النضر؟ قال: «إن كان أبو الوليد يكتب عند شعبة فأبو الوليد»[(١)].

فلم يقدم أحمد أبا الوليد على أبي النضر إلا إن كان ممن يكتب عند شعبة، مع أنه قال في أبي الوليد: إنه أتقن حديث شعبة، وذلك لأن أبا النضر كتب عن شعبة إملاءً كما قال أحمد.

وقال أيضًا: «إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن فعبد الرحمن أثبت؛ لأنه أقرب عهد بالكتاب»[(٢)]، فكلٌ من وكيع وعبد الرحمن بن مهدي من الحفاظ المتقنين، بل إن وكيعًا أحفظ من عبد الرحمن عند الإمام أحمد، فقد قال في وكيع: «ما رأيت أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع»[(٣)]، لكنه قدم عليه عبد الرحمن بن مهدي؛ لأنه كان يتعاهد كتابه، لأنه صاحب كتاب فهو

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٦٥/٩).

(٢) انظر: العلل للإمام أحمد (٣٦٩/٢).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٣٢٣/١).

أضبط.

وسبب تقديم الإمام أحمد للرواية من الكتاب على الرواية من الحفظ:

١- أن الراوي من حفظه قد يهم فتقع المناكير في حديثه: قال الميموني: سئل أحمد عن الحكم بن عطية فقال: «لا أعلم إلا خيراً»، فقال له رجل: حدثني فلان عنه عن ثابت عن أنس قال: «**كانَ مَهْرُ أُمِّ سَلَمَةَ متاعًا قِيمَتُهُ عشْرَةُ دَراهِمَ**»(١)، فأقبل أبو عبد الله يتعجب، وقال: «هؤلاء

---

(١) رواه أبو داود الطيالسي (ح٢٠٢٣)، قال: حدثنا الحكم بن عطية عن ثابت عن أنس فذكره.

دراسة إسناد الطيالسي:

الحكم بن عطية العيشي:

روى عن: ثابت البناني، وقتادة، والحسن البصري.

وعنه: أبو داود الطيالسي، وابن المبارك، وابن مهدي.

وثقه ابن معين، قال البزار: لا بأس به، وقال أحمد: لا بأس به، إلا أن أبا داود روى عنه أحاديث منكرة، وقال البخاري: كان الوليد يضعفه، وقال الترمذي: قد تكلم فيه بعضهم، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: ضعيف، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه وليس بمنكر الحديث، وكان أبو داود يذكره بجميل، ولا يحتج به، وقال الساجي: صدوق يهم، جمع بندار حديثه، وقال ابن حبان: كان لا يدرى ما يحدث به، فربما وهم في الخبر حتى يجيء كأنه موضوع، فاستحق الترك، وقال الذهبي في الكاشف: وثق، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام. [الجرح والتعديل (١٢٥/٣)، الكامل (٢٠٥/٢)، المجروحين (٢٤٨/١)، تهذيب التهذيب (٣٧٤/٢)، الكاشف (٣٤٥/١)، تقريب (٢٣٢/١)]

ثابت بن أسلم البناني.

روى عن: أنس، وابن الزبير، وعبد الرحمن بن عجلان.

وعنه: الحكم بن عطية، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد.

=

الشيوخ لم يكونوا يكتبون، إنما كانوا يحفظون، ونُسبوا إلى الوهم، أحدهم يسمع الشيء فيتوهمُّ فيه»[(١)]، وقد ذكر الأثرم هذا الحديث للإمام أحمد فقال: «هؤلاء الشيوخ يخطئون على ثابت، وإنما يريد الحديث الذي رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن عمر بن أبي سلمة، فقلت له: نعم،

=

وثقه أحمد، والعجلي، والنسائي، وابن سعد، وقال ابن عدي: كتب عنه الأئمة الثقات من الناس، أروى الناس عنه حماد بن سلمة، وأحاديثه مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وما وقع في حديثه من النكرة إنما هو من الراوي عنه؛ لأنه قد روى عنه جماعة مجهولون ضعفاء، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة عابد. [الثقات (٨٩/٤)، معرفة الثقات (٢٥٩/١)، الجرح والتعديل (٤٤٩/٢)، تهذيب التهذيب (٣/٢)، تقريب (١٤٥/١)]

أنس بن مالك: صحابي مشهور، سبقت ترجمته.

الحكم على الإسناد:

إسناد ضعيف، والحديث معلول، قال الإمام أحمد: الحكم بن عطية: لا بأس به إلا أن أبا داود الطيالسي روى عنه أحاديث منكرة. [الجرح والتعديل (١٢٦/٣)]، وقال في رواية الأثرم: صالح حتى وجدت له غرائب عن ثابت عن أنس فذكر هذا الحديث. [موضح أوهام الجمع والتفريق (٢١٨/١)]، وقال ابن أبي حاتم في العلل (٤٤٤/١): وسألت أبي عن حديث رواه الحكم بن عطية عن ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تزوج أم سلمة ...، فقال أبي: سألت أبا الوليد الطيالسي عن هذا الحديث، فقال: ما تصنعون بهذا هذا خطأ، قلنا: وما الصحيح يا أبا الوليد؟ قال: ما حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال أبي: فقلت له: قد حدث به أبو داود الطيالسي، عن الحكم فلم يبال به، ولم يحدثنا به، قلت لأبي: وما الصحيح عندك؟ قال: حديث عمر بن أبي سلمة، قلت: فإن جعفر بن سليمان يحدث به عن ثابت عن عمر بن أبي سلمة، لا يقول عن ابن عمر بن أبي سلمة، قال أبي: نقص جعفر بن سليمان رجل، والصحيح حديث حماد بن سلمة، قيل لأبي: فإن عفان حدث هذا الحديث، قال: اختصر عفان من الحديث شيء.

(١) تهذيب التهذيب ٤٣٦/٢.

وسليمان أيضاً يرويه، فقال: نعم، ولكن حماد بن سلمة أحسن له حديثاً، قلت: وأسنده حماد ولم يسنده سليمان؟ قال: نعم»[١].

٢- أن صاحب الكتاب يأتي بالحديث أتم: قال عبد الله: «كان أبي يتبع حديث قطبة بن عبد العزيز، وسليمان بن قرم، ويزيد بن عبد العزيز بن سياه، وقال: هؤلاء قوم ثقات، وهم أتم حديثاً من سفيان وشعبة، هم أصحاب كتب، وإن كان سفيان وشعبة أحفظ منهم»[٢].

ثانيًا: تقديم من يعتمد في الرواية على الكتاب على من يحدث من حفظه:

قال ابن معين: «دخلت على أبي عبدالله أحمد ابن حنبل، فقلت له: أوصني، قال: لا تحدث المسند إلا من كتاب»، وقال ابن المديني: «قال لي سيدي أحمد ابن حنبل: لا تحدث إلا من كتاب»[٣]، ومن النصوص المنقولة عنه في هذا المعنى: ما رواه الفضل بن زياد قال: قال أحمد بن حنبل: «ما كان أقلَّ سقطًا من ابن المبارك، كان رجلًا يحدِّث من كتابه، ومن حدَّث من كتاب لا يكاد يكون له سقط كثير شيء، وكان وكيع يحدث من حفظه، ولم يكن ينظر في كتاب، وكان له سقط، كم يكون حفظ الرجل؟ »[٤]، وقال الميموني للإمام أحمد: قد كره قوم كتاب الحديث بالتأويل، قال: «إذًا يخطئون إذا تركوا كتاب الحديث، قال: حدثونا قوم من حفظهم، وقوم من كتبهم، فكان الذين حدثونا من كتبهم أتقن»[٥].

ولم يرض الإمام أحمد أمية بن خالد الأزدي وهو ثقة، فقد وثقه أبو حاتم وأبو زرعة، وروى

---

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق ٢١٨/١ .

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٦٠٩/٢٥، ٦١٠) .

(٣) انظر: تهذيب الكمال (١٦٥/١) .

(٤) انظر: المعرفة والتاريخ للفسوي (١٩٧/٢) .

(٥) انظر: تقييد العلم للخطيب (ص ١١٥) .

العقيلي في الضعفاء عن الأثرم قال: سمعت أبا عبدالله يُسأل عن أُمية بن خالد فلم أره يحمده في الحديث، قال: إنما كان يحدث من حفظه لا يخرج كتابًا(١).

وروى عبدة بن سليمان عن سعيد عن مطر عن عطاء عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «**عِدَّةُ الأمَةِ إذا طُلِّقتْ حيضتانِ، فإن كانت لا تحيض فشهر ونصف**»(٢)، ورواه أيضًا عن سعيد عن

---

(١) انظر: الضعفاء للعقيلي (١٤٦/١).

(٢) رواه أحمد في العلل (٤٢٨/٢)، قال: عبدة بن سليمان الكلابي قال حدثنا سعيد عن مطر عن عطاء عن بن عمر فذكره.

١- عبدة بن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي.

روى عن: هشام بن عروة، والأعمش، وسعيد بن أبي عروبة.

وعنه: ابنا أبي شيبة، وأحمد، وإسحاق.

وثقه أحمد، وابن معين، والعجلي، وابن سعد، وعثمان بن أبي شيبة، والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث جدًا، وقال الذهبي في الكاشف: قال أحمد: ثقة، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت [الجرح والتعديل (٨٩/٦)، تهذيب التهذيب (٤٠٥/٦)، الكاشف (٦٧٧/١)، تقريب (٦٢٨/١)، الطبقات (٥١٣/٨)، الثقات (١٦٤/٧)، معرفة الثقات (١٠٨/٢)].

٢- سعيد بن أبي عروبه مهران العدوي.

روى عن: قتادة، والنضر بن أنس، والحسن البصري.

وعنه: ابن عليه، وشعبة، والأعمش.

وثقه ابن معين، والنسائي، وأبو زرعة، وقال أبوعوانة: ما كان عندنا في ذلك الزمان أحفظ منه، وقال ابن سعد: كان ثقة ثم اختلط في آخر عمره، وقال أبوحاتم: هو قبل أن يختلط ثقة، وقال ابن حبان في الثقات: بقي في اختلاطه خمس سنين فلا يحتج إلا بما روى عنه القدماء، وقال ابن معين: من سمع منه سنة اثنتين وأربعين فهو صحيح السماع ومن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء، وقال الذهبي في الكاشف: قال أحمد: كان يحفظ لم يكن له كتاب، وقال ابن معين: هو من أثبتهم في قتادة، وقال أبو حاتم: هو قبل أن يختلط

=

=

ثقة، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة [الجرح والتعديل (٦٥/٤)، معرفة الثقات (٤٠٣/١)، الطبقات (٢٧٣/٩)، الثقات (٣٦٠/٦)، الاغتباط (ص ١٣٩)، طبقات المدلسين (ص ٢١)، تهذيب التهذيب (٥٦/٤)، الكاشف (٤٤١/١)، تقريب (٣٦٠/١)] .

٣- مطر بن طهمان الوراق.

قال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم: صالح، وقال العجلي: بصرى صدوق، وقال أبو بكر البزار: ليس به بأس، ولا نعلم أحدًا ترك حديثه، وقال الساجي: صدوق يهم، وقال أحمد بن حنبل: كان يحيى بن سعيد يضعف حديثه عن عطاء، وقال ابن معين: ضعيف فى حديث عطاء بن أبى رباح، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن سعد: كان فيه ضعف فى الحديث، وقال أبو داود: ليس هو عندي بحجة، ولا يقطع به فى حديث إذا اختلف، وذكره ابن حبان فى «الثقات»، وقال: ربما أخطأ، وكان معجبا برأيه. قال الذهبي في الكاشف: قال أحمد: هو في عطاء ضعيف، وقال ابن معين: هو صالح، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف. [الثقات (٤٣٥/٥)، الجرح والتعديل (٢٨٧/٨)، معرفة الثقات (٢٨١/٢)، الكامل (٣٩٦/٦)، تهذيب التهذيب (١٥٢/١٠)، الكاشف (٢٦٨/٢)، تقريب (١٨٧/٢)]

٤- عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي.

روى عن: جابر، وابن عمر، وابن عباس.

وعنه: ابن ابي ليلي، ومطر الوراق، والزهري.

وثقه ابن سعد، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من سادات التابعين، وقال ابن المديني: كان عطاء بآخره تركه ابن جريج وقيس بن سعد، وقال الذهبي: لم يعن الترك الاصطلاحي بل هو ثبت رضي حجة إمام كبير الشأن، كذا نقله ابن حجر من خطه، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة فقيه فاضل كثير الإرسال، وقيل: إنه تغير بأخرة ولم يكثر منه ذلك [الطبقات (٤٦٨/٥)، الثقات (١٩٩/٥)، معرفة الثقات (١٣٥/٢)، الجرح والتعديل (٣٣٠/٦)، تهذيب التهذيب (١٧٩/٧)، تقريب (٦٧٥/١)]

٥- عبد الله بن عمر بن الخطاب: صحابي جليل استصغر يوم أحد وشهد ما بعدها، أحد المكثرين من العبادلة، مات سنه ثلاث وسبعين وكان من أشد الناس اتباعا للأثر، روى له الجماعة [الإصابة (١٨١/٤)]

=

قتادة عن الحسن عن علي ﷺ مثله. قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: «هذا خطأ، إنما هو: سعيد عن حبيب عن عطاء عن عمر، وحبيب عن الحسن عن علي، في الكتب كذا هو»، يعني: كتب سعيد بن أبي عروبة(١).

فقد حكم أحمد على رواية عبدة بن سليمان عن سعيد بالخطأ، مع أن سماع عبدة من سعيد كان جيدًا، وكان أيضًا قبل اختلاط سعيد؛ لمخالفته لما في كتب سعيد بن أبي عروبة التي رآها الإمام أحمد واطلع عليها بنفسه، مما يدل على ترجيحه للمروي في الكتاب على المروي بالحفظ.

ثالثًا: توثيق الإمام أحمد لأحاديث الرواة أصحاب الكتب إذا اعتنوا بضبط كتبهم.

ومن ذلك:

١- ما روى أبو زرعة الدمشقي قال: «وأخبرني أحمد بن حنبل قال: رأيت كتب شعيب، فرأيت كتبًا مضبوطة مقيَّدة، ورفع من ذكره، فقلت: فأين هو من يونس بن يزيد؟ قال: فوقه، قلت، فأين هو من عقيل بن خالد؟ قال: فوقه. قلت: فأين هو من الزَّبيدي؟ قال: مثله»(٢).

٢- اعتبر جماعة من محدثي أهل البصرة في درجة أهل التثبت؛ لأن كتبهم كانت منقوطة ومشكولة، قال الفضل بن زياد: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «من يُفلت من التصحيف؟ كان يحيى بن سعيد يُشكل الحرف إذا كان شديداً، وغير ذاك لا، وكان هؤلاء أصحاب الشكل

=

الحكم على الإسناد:

إسناد ضعيف؛ لضعف مطر الوراق في روايته عن عطاء بن أبي رباح، وقال الإمام أحمد في العلل (٤٢٨/٢): هذا خطأ، إنما هو: سعيد عن حبيب عن عطاء عن عمر، وحبيب عن الحسن عن علي، في الكتب كذا هو.

(١) انظر: العلل ومعرفة الرجال (٤٢٨/٢).

(٢) انظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٤٣٣/١).

والتقييد: عفان، وبهز، وحبان»[(١)].

رابعًا: كتابة الإمام أحمد عن الراوي الذي ليس بصاحب حديث إن كان كتاب من يروى عنه مضبوطًا.

ومن ذلك:

١- قبول أحمد رواية بشر بن شعيب بن أبي حمزة لأحاديث أبيه، مع أنه لم يكن عنده بصاحب حديث، ولا كان سماعُه من أبيه بأمر متحقِّق عنده، ولكنَّه كتب عنه؛ لأن كتُبَ أبيه كانت عنده، وحسن ضبطها وجودتها كافيان في جبر هذا النقص الواقع في صفة تحمُّلِه لها. قال أبو داود: «سألت أحمد عن بشر مرة أخرى، فقال: «كتبت عنه قدر سبعين حديثًا، لم يكن صاحب حديث، ولكن كتب أبيه كانت عنده»، وسمعت أحمد سئل عن كتب شعيب، هل سمعها بشر من أبيه؟ قال: «ما يدريني؟ »[(٢)].

٢- أكثر الإمام أحمد من الرواية عن أبي اليمان، مع أن أبا اليمان اختلف في طريقة تحمُّله عن شعيب، هل هو بالإجازة أم مناولة؟ قال المروذي: «قال أبو عبد الله: شعيب بن أبي حمزة كان لا يكاد يحدث، فلما حضرته الوفاة قال: اجمعوا لي فلانًا وفلانًا، فاجتمع بقية، ويقولون أبو اليمان، وقد ذكروا علي بن عياش، فلا أدري كان أم لا؟ فقال: هذه كتبي ارووها عني، فكان أبو اليمان يقول: حدثني شعيب، ولا أدري كان معهم أم لا؟ »[(٣)].

فرواية أبي اليمان عن شعيب مناولة مقرونة بالإجازة، والإمام أحمد يتوقف في كون أبي اليمان مع الحاضرين أم لا، ومع ذلك يروي عنه ويكثر من حديثه عن شعيب، وما ذلك إلا

---

(١) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٧٠) .

(٢) انظر: سؤالات أبي دواد للإمام أحمد (ص٢٦٦) .

(٣) انظر: سؤالات أبي دواد للإمام أحمد (ص٢٦٦) .

لجودة الكتب وإتقانها.

خامسًا: رد الإمام الأحمد رواية الراوي الذي لا يعتني بكتبه:

ومن ذلك ما أشرنا إليه من قبل من توقف الإمام أحمد في قبول حديث أبي الوليد الطيالسي، حيث قيل له: «كان أبو الوليد ثبتًا؟ قال: لا، ما كان كتابه منقوطًا ولا مشكولاً، ولكنه في حديث شعبة متقن»، وقال مرة: «أتقن حديث شعبة»، فلم يجعل الإمام أحمد أبا دواد الطيالسي في طبقة أهل التثبت؛ لأن كتبه لم تكن منقوطة ولا مشكولة، إلا في حديث شعبة الذي كان قد أتقنه؛ لقدرته على الحفظ، ومع ذلك لم يقدمه الإمام أحمد في حديثه عن شعبة على أبي النضر الذي كان يكتب عن شعبة إملاء، إلا بشرط أن يكون ممن يكتب عند شعبة، وقد ثبت أن أبا الوليد لم يكن يكتب عند شعبة؛ شهد بذلك ابن وارة للإمام أحمد قال: «سمعت أبا الوليد يقول: بينا أكتب عند شعبة إذ بصُر بي فقال: وتكتب؟ فوضعت الألواح من يدي وجعلت أنظر إليه»، ولعدم تشكيل أبي الوليد لكتبه وتنقيطه لها أُثر عنه التصحيف في غير شيء، وبخاصة في حديثه عن شيخه أبي عوانة، قال عبد الله: سمعت أبي يقول: «هما كثيرا الكتاب عن أبي عوانة: يحيى بن حماد، وهشام بن عبد الملك، إلا أن يحيى بن حماد كان أروى منه». قلت له: هشام كان ثبتًا؟ قال: «في حديث شعبة»، وقال: «هشام صحَّف في شيء من حديث أبي عوانة»، وقد حدث أبو الوليد لجماعة فيهم الإمام أحمد فأخطأ أو صحَّف، قال أحمد: «فرددنا عليه فرجع إلى ما قلنا له»[(١)].

المطلب الثاني: التطبيق العملي لضبط الكتاب عند الإمام ابن معين.

وسوف نتناول الجوانب التطبيقية للإمام يحيى بن معين في عدة نقاط:

---

(١) انظر: العلل ومعرفة الرجال ـ برواية عبد الله (٣١٥/٢).

أولاً: عنايته الشديدة بكتابة الحديث:

فقد اعتنى ابن معين جدًا بقضية كتابة الحديث، حتى نقلوا عنه في ذلك أشياء غريبة، ومن ذلك:

١- كتابته للحديث الواحد أكثر من خمسين مرة: قال مجاهد بن موسى: «كان ابن معين يكتب الحديث نيفا وخمسين مرة»(١)، وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه»(٢)، وقال ابن المديني: «ما أعلم أحدًا كتب ما كتب يحيى بن معين»، وقال محمد بن نصر الطبري: «دخلت على ابن معين فوجدت عنده كذا وكذا سفطًا، وسمعته يقول كل حديث لا يوجد هاهنا وأشار بيده إلى الاسفاط فهو كذب»، قال: وسمعته يقول: «قد كتبت بيدي ألف ألف حديث»(٣). قلت: وقد أصبح الإكثار من كتابة الحديث عند ابن معين رغبة نفسية ملحة، حتى نقل عنه قوله: «أشتهي أن أقع على شيخ عنده بيت ملئ كتبًا أكتب عنه وحدي»(٤).

٢- الإكثار من كتابة الحديث عن الكذابين لبيان كذبهم: فقد بلغ من حرص ابن معين على الحذر من حديث الكذابين أن اجتهد في حفظ حديثهم وكتابته، حتى لا يقوم الكذابون بتغيير أسانيد تلك الأحاديث وتركيب أسانيد جيدة فيروج أمرها على العامة، فقد روى عصام بن رواد عن ابن معين قال: وأي صاحب حديث لا يكتب عن كذاب ألف حديث؟ وروى أحمد بن إسحاق قال: «رأى أحمد ابن حنبل يحيى بن معين في زاوية بصنعاء وهو يكتب صحيفة معمر

---

(١) انظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري (٨/١).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٥٤٩/٣١).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٢٤٧/١١).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٥٤٩/٣١).

عن أبان بن أبي عياش عن أنس، فقال له أحمد ابن حنبل: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، وتعلم أنها موضوعة؟ فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان، وتكتب حديثه على الوجه؟ فقال ابن معين: رحمك الله أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر عن أبان عن أنس، وأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء بعد إنسان، فيجعل بدل أبان ثابتًا البناني، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول له: كذبت إنما هو أبان لا ثابت»[(١)].

ثانيًا: عنايته بتصنيف وترتيب ما جمع من الأحاديث:

فقد اعتنى ابن معين بترتيب الأحاديث التي كتبها عن شيوخه، وهذا التبويب جعل ابن معين من أعرف الناس بما جمع، وجعله أيضًا سريع الاستحضار للمتون والأسانيد، فيقول محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعت عليًّا يقول: «كنت إذا قدمتُ إلى بغداد منذ أربعين سنة كان الذي يذاكرني أحمد بن حنبل، فربما اختلفنا في الشيء، فنسأل يحيى بن معين، فيقوم فيخرجه ما كان أعرفه بموضع حديثه». وقال ابن المديني: «ما رأيت يحيى بن معين استفهم حديثًا ولا رده». وقال عمرو الناقد: «ما كان في أصحابنا أعلم بالإسناد من يحيى بن معين ما قدر أحد يقلب عليه إسنادًا قط».

ثالثًا: طلب الكتاب من المحدث للاطلاع عليه وترك التحديث عنه إن أبى ذلك:

فقد أخرج الخطيب من طريق أبي علي أحمد ابن أبى الخناجر قال: «كنا على باب محمد بن مصعب، فأتاه يحيى بن معين ونحن حضور، فقال له: يا أبا الحسن أخرج إلينا كتابًا من كتبك، فقال له: عليك بأفلح الصيدلاني، فقام غضبان، فقال له: لا ارتفعت لك راية معي أبدًا. قال له محمد بن مصعب: إن لم ترتفع إلا بك فلا رفعها الله. قال أبو على: وما رأينا له كتابًا قط،

---

(١) انظر: المجروحين (٣١/١)، تهذيب الكمال (٥٥٧/٣١).

وإنما كان يحدث حفظًا. قلت: وكان كثير الغلط بتحديثه من حفظه، ويذكر عنه الخير والصلاح»[(١)]. وقال ابن معين: «ما كتبت من عبد الرزاق حديثًا واحداً إلا من كتابه كله». بل وصل الأمر بابن معين إلى حد رفضه تحمل الرواية من غير كتاب، فأخرج الخطيب عنه قال: «قال لي عبد الرزاق: اكتب عني ولو حديثًا واحدًا من غير كتاب، فقلت: لا ولا حرف»[(٢)].

رابعًا: النظر في كتاب الشيخ للتأكد من صحة الخبر:

فقد روى ابن محرز قال: سمعت يحيى بن معين يقول: «كنت عند خلف البزار، فقلت له: هات كتبك فجبن، فقلت: هات رحمك الله، فجاء بها فنظرت فيها فرأيت احاديث مستقية صحاحًا، قيل له: فكتبت عنه منها شيئًا، قال: نعم، كتبت عنه أحد عشر حديثًا»[(٣)].

خامسًا: مناقشة الشيخ في بعض أحاديث كتابه للتأكد من صحتها:

فقد قال له غندر مرة: أنتم تقولون: إن غندرًا ضبط هذه الأحاديث عن شعبة لكثرة ما دارت عليه، هذا ابن عينية قد كتبت جرابين فانظر فيهما، فإن أخرجت حديثًا واحدًا خطأ فأنت أنت، قال: فقلت له: هات، قال: فأخرج إلي جرابين عن ابن عيينة، قال: فنظرت فى أحدهما حتى انتهيت إلى آخره فلم أر شيئًا، ثم نظرت فى الآخر، فلم أجد عليه فيه شيئًا، فكدت أن أخجل، ثم إنه مر بى حديث ذكره يحيى بن معين وأنسيته، فقلت: هاهو ذا واحد، فقال لي: أى شيء هو؟ هو حديث كذا وكذا؟ قلت: نعم، قال: ذاك من ابن عيينة لا مني، هل مر بك قبل؟ قلت: لا، قال: فإنه سيمر بك فى موضع آخر على الاستواء، قال: ففتشت ما بقي، فإذا الحديث قد مر بي

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٣/٢٧٧).

(٢) (انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/١٢).

(٣) انظر: معرفة الرجال لابن معين راوية ابن محرز (٢/١٥٥).

صحيح، فعلمت أنه كما قال.

سادسًا: ترك الأخذ عن الشيخ إلا إذا أملى بنفسه:

فلو أملى أحد تلاميذ الشيخ من كتاب الشيخ لم يكن يقبل ابن معين ذلك، ففي تاريخ ابن معين رواية الدوري عن يحيى قال: وذكر عنده إسماعيل بن عياش، فقال يحيى: «كان إسماعيل بن عياش يقعد ومعه ثلاثة أو أربعة فيقرأ كتابًا وهم معه والناس مجتمعون، ثم يلقيه إليهم فيكتبونه جميعًا، ولم ينظر في الكتاب إلا أولئك الثلاثة أو الأربعة، قال يحيى: شهدت إسماعيل بن عياش وهو يحدث هكذا، فلم أكن آخذ منه شيئًا، ولكني شهدته يملى إملاء فكتبت عنه».

سابعًا: عدم قبول الحديث إلا بعد عرضه ومقابلته:

قال عبد الله المخزومي قال: «كنت عند سفيان، وعنده ابن معين، فجاءه ابن وهب بجزء، فقال: يا أبا محمد، أحدث بما فيه عنك؟ فقال له ابن معين: يا شيخ، هذا والريح سواء، ادفع الجزء إليه حتى ننظر في حديثه»[(١)]، وقال الحسن الزعفراني: رأيت يحيى بن معين يعرض على عفان ما سمعه من يحيى القطان[(٢)].

ثامنًا: عنايته بتحرير ألفاظ المتون:

فقد جاء في تاريخ ابن معين رواية الدوري أن يحيى قال: وحديث أبي هريرة قال: سألته عن الكلب، قال: «وذمه فأرسله». قيل ليحيى: إن ابن أبي شيبة يقول: «ذمه». فقال يحيى: «إنما هو وذِّمْه»، قال: يعني وذِّمْه: علق عليه شيئًا حتى تعرفه أو نحو هذا من الكلام. قاله يحيى، سمعت

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٣١/٩).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٢٧٥/١٢).

العباس يقول: سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام يقول: الوذم الصوف الذي حول الإلية العقد[١].

تاسعًا: فتواه بمنع التحديث ممن لم ينظر في الكتاب حال السماع:

قال العراقي: «وقد روي عن يحيى بن معين: أنه سئل عمن لم ينظر في الكتاب والمحدث يقرأ هل يجوز أن يحدث بذلك؟ فقال: أما عندي فلا يجوز ولكن عامة الشيوخ هكذا سماعهم»، ثم علق العراقي على ذلك قائلًا: «وهذا من مذاهب أهل التشديد في الرواية، والصحيح أن ذلك لا يشترط، وأنه يصح السماع وإن لم ينظر أصلًا في الكتاب حالة القراءة، وأنه لا يشترط أن يقابله بنفسه بل يكفيه مقابلة نسخته بأصل الراوي، وإن لم يكن ذلك حالة القراءة، وإن كانت المقابلة على يدي غيره إذا كان ثقة موثوقا بضبطه».

عاشرًا: التراجع عن تعديل الراوي الذي لا يعتني بكتابه:

قال أبو حاتم الرازي: «سألني يحيى بن معين عن ابن حميد من قبل أن يظهر منه ما ظهر، فقال: أي شيء تنقمون عليه؟ فقلت: يكون في كتابه الشيء، فنقول: ليس هذا هكذا إنما هو كذا وكذا، فيأخذ القلم فيغيره على ما نقول، قال: بئس هذه الخصلة، قدم علينا بغداد فأخذنا منه كتاب يعقوب القمي، ففرقنا الأوراق بيننا ومعنا أحمد ابن حنبل، فسمعناه ولم نر الاخيرًا». فقد تراجع ابن معين عن تعديل محمد بن حميد الرازي بسبب عدم عنايته بكتابه فوقع الخطأ في روايته.

حادي عشر: أخذ الكتاب من الراوي بالقوة إذا رفض إطلاعه عليها حتى يتأكد من صحة سماعه:

فقد ذكر ابن محرز أنه ذكر عند ابن معين نصر بن باب، فقال: كذاب خبيث عدو لله، ذهبت إليه انا وابن الحجاج بن أرطاة، فأخرج إلينا كتبًا كان فيها كتاب عوف، فجعل يحدثنا فطوى

---

(١) انظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣٣٦/١).

رأس الكتاب فاستربت به، فقلت: ناولنى الكتاب، وظننت أنه قد خنس عنا بعض الأحاديث، فأبى أن يعطينى فوثبت عليه، فأخذت الكتاب منه، فنظرت فيه، وكان يحدث عن عوف، فإذا أوله: بسم الله الرحمن الرحيم حدثنى نوح بن أبى مريم أبو عصمة الخراساني عن عوف، فطرحت الكتاب من يدى وقمت وتركناه، فقلت له: كيف هذا؟ فقال: هاه كتبتها عن أبى عصمة ثم سمعتها بعد فقمنا وتركناه»[(١)].

(١) انظر: معرفة الرجال رواية ابن محرز (ص ٥٦) .

الخاتمة – نسأل الله حسنها –

وفيها أهم النتائج والتوصيات

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد..

فهذا أوان الانتهاء من كتابة سطور ذلك البحث، وهو جهد المقل، وقبل طي بساط البحث أحب أن أختم حديثي بذكر أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج البحث:

وسوف أجملها فيما يلي:

١- الضبط من أهم شروط قبول الحديث، ولذلك ظهره أثره في ترجيح رواية الراوي على غيرها، فحيث كان الضبط تامًا كان الحديث صحيحًا، وحيث قل كان حسنًا، وإلا فضعيف.

٢- كان ضبط الكتاب موجودًا منذ عهد الصحابة بجوار ضبط الصدر، ولكن لما طالت الأسانيد ودونت الأحاديث أصبح الاعتماد على ضبط الكتاب.

٣- وضع المحدثون ضوابط دقيقة لضبط الكتاب، مما يؤكد عناية الأمة بحفظ السنة النبوية، بدءًا من الحفظ في الصدور إلى التدوين في الكتب خشية التحريف والنسيان.

٤- بعد انتهاء عصر الرواية وضع المحدثون ضوابط لنقل المصنفات بالأسانيد المتصلة.

٥- يقدم الإمامان أحمد وابن معين ضبط الكتاب على ضبط الصدر؛ لأنه أضبط للرواية.

٦- كان الإمام يحيى بن معين يكتب الحديث أحيانًا أكثر من خمسين مرة.

٧- كان الإمام يحيى بن معين لا يقبل حديث الراوي إلا إذا اطلع على كتبه، وتأكد من ضبطه لكتابه وعنايته بما فيه.

التوصيات:

أما عن أهم التوصيات فهي كالتالي:

١- وجوب عناية الباحثين بالجانب التطبيقي لعلوم الحديث، مما يبين دقة القواعد التي وضعها المحدثون لنقل السنة النبوية والمحافظة عليها من الخطأ والنسيان.

٢- الاهتمام بدراسة مناهج المحدثين لاستخراج الدقائق التي تنطوي عليها مناهجهم في التعامل مع النصوص، والوقوف على دورهم في الحفاظ على السنة وعلومها.

٣- متابعة دراسة القضايا المتعلقة بضبط الكتاب في تطبيقات المحدثين، من نحو: قيام بعض المحدثين بكتابة الحديث ثم محوه بعد كتابته، وقيام بعضهم بدفن الكتب.. وغيرها.

والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

فهرس المراجع والمصادر

١- أدب الإملاء والاستملاء للإمام عبدالكريم بن محمد بن منصور أبو سعد التميمي السمعاني، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١م.

٢- أساس البلاغة، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط. دار الكتب العلمية.

٣- تاج العروس من جواهر القاموس، للعلامة محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزَّبيدي، ط. دار الهداية.

٤- تاريخ ابن معين رواية الدوري، للإمام يحيى بن معين، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، ط. دار القلم.

٥- تاريخ بغداد، للإمام أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.

٦- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، للإمام عبد الرحمن بن عمرو النضري، ط. دار الكتب العلمية.

٧- تاريخ دمشق، للإمام أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، تحقيق: علي شيري، ط. دار الفكر.

٨- التحبير في المعجم الكبير، للإمام عبد الكريم السمعاني، ط. دار الكتب العلمية.

٩- تفسير القرآن، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق ياسر إبراهيم، وغنيم عباس، ط. دار الوطن - الرياض ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٠- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: صغير أحمد شاغف الباكستاني، ط. دار العاصمة -الرياض- الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٦٦م.

١١- تقييد العلم للخطيب الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت، تحقيق: يوسف

العش، ط. دار إحياء السنة النبوية، الطبعة الثانية ١٩٧٤م.

١٢- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للإمام زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

١٣- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: خليل مأمون شيحا وآخرين، ط. دار المؤيد - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

١٤- تهذيب الكمال، للإمام يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.

١٥- توجيه النظر إلى أصول الأثر، للشيخ طاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق الشيخ: عبد الفتاح أبو غدة، ط. مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١٦- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للشيخ محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المعروف بالأمير الصنعاني، ط. دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١٧- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط. مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٣م.

١٨- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (٣٥٤ هـ) دائرة المعارف العثمانية.

١٩- الجامع الصحيح «سنن الترمذي»، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، ط. دار الكتب العلمية -بيروت- الأولى - ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٢٠- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط. دار ابن كثير- بيروت- الثالثة، ١٤٠٧ -

١٩٨٧ م.

٢١- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، ط. دار الكتب العلمية.

٢٢- الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبعة الأولى، ١٢٧١ - ١٩٥٢م.

٢٣- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، للحافظ محب الدين ابن النجار، تحقيق: محمد مولود، ط. مؤسسة الرسالة.

٢٤- الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، ط. مكتبه الحلبي، مصر، الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.

٢٥- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه، ط. دار الفكر -بيروت- بدون طبعة، بدون تاريخ.

٢٦- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: عزت الدعاس وعادل السيد، ط. دار الحديث -بيروت- الأولى ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

٢٧- السنن الكبرى، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ط. دار المعرفة، بيروت.

٢٨- سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، ط. دار المعرفة - بيروت- (١٤٢٠) الخامسة.

٢٩- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د. زياد محمد منصور، ط. الناشر مكتبة العلوم والحكم١٤١٤هـ.

٣٠- سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤط، ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة (١٤٠٦ هـ) .

٣١- شرح ألفية العراقي المسمى بالتبصرة والتذكرة، تحقيق: ماهر الفحل، ط. دار ابن الجوزي.

٣٢- شرح علل الترمذي، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف بابن

رجب الحنبلي، تحقيق: د. نور الدين عتر، ط.

٣٣- شرح مشكل الآثار، للإمام أبي جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤط، ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ).

٣٤- الطبقات الكبير، للإمام محمد بن سعد كاتب الواقدي، تحقيق د: على محمد عمر، ط. مكتبة الخانجي (٢٠٠٢م).

٣٥- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط. المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.

٣٦- العلل لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، ط. مكتبة الملك فهد الوطنية. الطبعة الأولى، ١٤٢٧- ٢٠٠٦م.

٣٧- عناية المحدثين بتوثيق المرويات، وأثره في تحقيق المخطوطات، أد. أحمد محمد نور سيف، ط. دار المأمون للتراث.

٣٨- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ط. دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ

٣٩- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، ط. دار الفكر، الطبعة الأولى، (١٤٠٤ هـ).

٤٠- كتابة الحديث في عهد النبي وصحابته وأثرها في حفظ السنة، أد. أحمد معبد، بحث منشور على الشبكة الالكترونية.

٤١- الكفاية في علم الرواية، للإمام أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، ط. المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

٤٢- كنز الوصول الى معرفة الأصول (أصول البزدوي)، الإمام علي بن محمد البزدوي الحنفي، ط. مطبعة جاويد بريس - كراتشي باكستان.

٤٣- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: غنيم عباس- الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٤٤- المجروحين، لأبي حاتم بن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم، ط. دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).

٤٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي بكر الهيثمي، ط دار الكتاب العربي بيروت.

٤٦- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ط. دار المعرفة - بيروت- الأولى ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م.

٤٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت- الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٤٨- المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله، مسلم بن الحجاج النيسابوري، ط. دار الجيل- بيروت.

٤٩- المصنف، للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط. المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٥٠- معرفة الثقات، للعجلي، ط. مكتبة الدار- المدينة المنورة، الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٥١- معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، ط. دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٥٢- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٥٣- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د أكرم العُمَري، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨١م.

٥٤- المنهج الحديث في علوم الحديث، أد. محمد محمد السماحي، المكتبة الشاملة.

٥٥- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أد. حمزة المليباري، ط. دار ابن حزم.

٥٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام شمس الدين عثمان بن قايماز الذهبي، ط. دار الكتب العلمية- بيروت.

٥٧- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط. مطبعة سفير بالرياض الطبعة الأولى عام (١٤٢٢هـ) .

٥٨- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٥٩- النكت على مقدمة ابن الصلاح، للإمام بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي، ط. أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م

٦٠- النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، ط. المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م

٦١- الوافي بالوفيات، للإمام صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ط. دار إحياء التراث العربي.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث باللغة العربية ٥١٩
ملخص البحث باللغة الإنجليزية ٥٢٠
مقدمة ٥٢٢
أسباب اختيار الموضوع:..... ٥٢٣
أهداف البحث:..... ٥٢٤
الدراسات السابقة: ٥٢٤
منهج البحث: ٥٢٥
خطة البحث:..... ٥٢٦
التمهيد..... ٥٢٧
تعريف الضبط ونشأته وأهميته وأنواعه..... ٥٢٧
أولاً: تعريف الضبط..... ٥٢٧
أهمية الضبط: ٥٢٩
أنواع الضبط:..... ٥٣٣
المبحث الأول: بيان جهود المحدثين في ضبط الكتاب ٥٣٨
المطلب الأول: بيان عناية المحدثين بضبط الكتاب. ٥٣٨
شروط ضبط الكتاب: ٥٥٥
المطلب الثاني: بيان طرق ضبط الكتاب، ومراتبه..... ٥٦٥
مراتب ضبط الكتاب:..... ٥٦٩
المبحث الثاني: التطبيقات العملية لضبط الكتاب ٥٧٣
المطلب الأول: التطبيق العملي لضبط الكتاب عند الإمام أحمد. ٥٧٣

أولاً: تقديم ضبط الكتاب على ضبط الصدر: ٥٧٣
ثانيًا: تقديم من يعتمد في الرواية على الكتاب على من يحدث من حفظه: ٥٧٦
ثالثًا: توثيق الإمام أحمد لأحاديث الرواة أصحاب الكتب إذا اعتنوا بضبط كتبهم. ٥٧٩
رابعًا: كتابة الإمام أحمد عن الراوي الذي ليس بصاحب حديث إن كان كتاب من يروى عنه مضبوطًا. ٥٨٠
خامسًا: رد الإمام الأحمد رواية الراوي الذي لا يعتني بكتبه: ٥٨١
المطلب الثاني: التطبيق العملي لضبط الكتاب عند الإمام ابن معين. ٥٨١
أولاً: عنايته الشديدة بكتابة الحديث: ٥٨٢
ثانيًا: عنايته بتصنيف وترتيب ما جمع من الأحاديث: ٥٨٣
ثالثًا: طلب الكتاب من المحدث للاطلاع عليه وترك التحديث عنه إن أبى ذلك: ٥٨٣
رابعًا: النظر في كتاب الشيخ للتأكد من صحة الخبر: ٥٨٤
خامسًا: مناقشة الشيخ في بعض أحاديث كتابه للتأكد من صحتها: ٥٨٤
سادسًا: ترك الأخذ عن الشيخ إلا إذا أملى بنفسه: ٥٨٥
سابعًا: عدم قبول الحديث إلا بعد عرضه ومقابلته: ٥٨٥
ثامنًا: عنايته بتحرير ألفاظ المتون: ٥٨٥
تاسعًا: فتواه بمنع التحديث ممن لم ينظر في الكتاب حال السماع: ٥٨٦
عاشرًا: التراجع عن تعديل الراوي الذي لا يعتني بكتابه: ٥٨٦
حادي عشر: أخذ الكتاب من الراوي بالقوة إذا رفض إطلاعه عليها حتى يتأكد من صحة سماعه: ٥٨٦
الخاتمة – نسأل الله حسنها – ٥٨٨
أولاً: نتائج البحث: ٥٨٨

التوصيات: ٥٨٩
فهرس المراجع والمصادر..... ٥٩٠
فهرس الموضوعات ٥٩٦